تقدير مخاطرة ارتكاب الخداع (الغش) كميا
نموذج مقترح ومنهج معاصر

دكتور
محمد على حماد
كلية التجارة – جامعة المنصورة

طبيعة المشكلة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة و السلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد و على آله واصحابه الغر الميامين وعلى من اتبعهم بإحسان الى يوم الدين ..... و بعد.

فإن الخداع (الغش) يعد موضوعا دقيقا ،وهو يكون بطبيعته المجردة غير متوقع دائما ، ولهذا فإن اكتشافه لا يأتى بغتة . لذا فإن عملية منع و اكتشاف الغش تمثل تحديدا كبيرا لمهنة المراجعة .

وهناك الآن اهتمام متزايد من جهات متعددة فيما يتعلق بتفشى الخداع . و مثل هذا المستوى من الاهتمام له ما يبرره ، ولقد تأثر الشعور العام بلا شك بالمدى المتزايد للتأثير بسبب ذيوع الخداع فى الشئون التجارية .

هذا ، وقد برز ت الحاجة لاستجابة ايجابية لتقديم وسائل مقاومة الخداع بدرجة هامة وملحة بسبب التطورات فى تكنولوجيا المعلومات . فهذه التطورات لم تمد المشروعات بمحرك النمو والتطور والتغير فقط ، فالمخادع قد أمد عن طريقها ايضا بأدوات جديدة والتى لابد ان يقابلها إجراءات وقائية متطورة تطورا كاملا لتحل محل النظم التى تكون وسائل الرقابة فى ظلها أكثر وضوحا أوجلاءا [1]

فالحاسبات الألكترونية تفتح ،بالطبع ، مجالاجديدا كلية لاغواء المخادع المحترف . وهناك اهتمام واسع النطاق حول" غش الحاسب الالكترونى"، بسبب صعوبة اكتشافه الابعد ان تصل الخسائر الى حجم كبير . وهذا امر يتطلب – بلاشك – اهتماما خاصا .

---

[1] John D.,"The Detection of Fraud and The Management Accountant" ,Management Accounting , May , 1985, PP. 20 ,21.

إن امكانية اكتشاف الخداع يكون متوقفا على "ضغوط الوقت، تكاليف عملية المراجعة والأتعاب المحصلة فى مقابل ذلك، وتوقعات العميل و الجمهور بأن المراجع سوف يكشف اى خداع" .وفى الوقت الحاضر، اضطرت شركات المراجعة الى معالجة كل هذه العوامل - هذا وقد نتج عن "فجوة التوقعات" بين أداء المراجعين وماتقدمه المراجعة للمستخدمين بيئة المسؤلية القانونية الحالية، وقد نتج عن تزايد الدعاوى القضائية آثار سيئة على المهنة . وقد بلغت تكاليف الدعاوى القضائية ٩٪ من إيرادات المحاسبة و المراجعة فى شركات المراجعة الست الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩١[٢]

ولقد استجاب القائمون على صياغة معايير المراجعة إلى ضغوط المستثمرين، الدائنين، و الأجهزة الحكوميةوالتشريعية فى الولايات المتحدة الأمريكية لتحميل المراجع مسئولية اكبر فى هذا المجال فى محاولة لتضييق "فجوة التوقعات"بين مستخدمى المعلومات المحاسبية و المراجعين ، خاصة بعد انخفاض الثقة فى مهنة المراجعة وتدهور سمعتها فى المجتمع [٣]

ولاشك أن اصدار معيار المراجعة الجديد رقم"٨٢" فى عام ١٩٩٧يعتبر أكبر دليل على هذه الاستجابة (سيرد ذكره تفصيلا فيما بعد).

ولاشك أنه اذا وجد سرطان الخداع فسوف يترتب على ذلك تآكل، وفى آخر الأمر تحطيم أى منشأة ليست بها وسائل كافية للرقابة والضبط إما من داخلها أو من خارجها .

وللتدليل على أهمية هذا البحث أيضا نذكر أن بعض الخبراء فى هذا الموضوع يعتقدون أن نسبة عالية من إفلاسات المنشآت تكون بسبب التلاعب ـ فبعضها (أى صور التلاعب) ترسم احتياليا بعناية من جانب مجرمين محترفين ، وأخرى ترتكب بمجرد إكتشاف أن المشروع فى طريقه للفشل .

ولاشك أن نظام الرقابة الداخلية الضعيف أو غير الموجود أصلا يساعد على خلق وتشجيع تلك الحالات الخطيرة .

---

[٢]Richard A. Bernardi ,"Fraud Detection: The Effect of Client Integrity and Competence and Auditor Cognitive style" , Auditing , A Journal of Practice & Theory , Vol . 13 , Supplement 1994 , p .68

[٣]Ibid,P.91

وبالتالى فإن الأمر يتطلب ضرورة محاولة إقفال "فجوة التوقعات"هذه. ولايتأتى ذلك إلابتطوير وتحسين عملية منع وإكتشاف الخداع وذلك من خلال تقدير مخاطرة ارتكابه .وهذا ما يهدف إليه هذا البحث .

فروض البحث :

يتمثل أهم فروض هذا البحث فى:

أن إقفال"فجوة التوقعات"بين مستخدمى المعلومات المحاسبين والمراجعين يكمن فى نجاح عملية تقدير مخاطرة إرتكاب الخداع .

خطة البحث:

سيتناول الباحث هذا البحث ـ تحقيقا لهدفه ـ من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : مفهوم الخداع وأنواعه، تطور مسئولية المراجع عن إكتشاف الخداع، والمعايير المهنية المتعلقة بالخداع .

المبحث الثانى : إستخدام منهج "الأعلام الحمراء" فى تقدير مخاطرة إرتكاب الخداع ـ نموذج مقترح.

المبحث الثالث: إستخدام منهج "الإجراءات التحليلية" فى تقدير مخاطرة إرتكاب الخداع ـ منهج معاصر.

المبحث الأول

مفهوم الخداع وأنواعه ، تطور مسئولية المراجع من إكتشاف الخداع، والمعايير المهنية المتعلقة بالخداع

سيتناول الباحث فى هذا المبحث، النقاط الثلاثة التالية بالدراسة:

أولا : مفهوم الخداع وأنواعه :

عرف البعض الخداع على أنه :

(١) التصرفات غير الصحيحة التى ينتج عنها خطأ جوهرى فى القوائم المالية.

(٢) الإختلاسات من جانب المديرين أو الموظفين إما لمصلحة أو ضد مصلحة شركاتهم.

ويستطردون قائلين:"وتوحى الأدلة بأن الخداع يكون نتيجة للتفاعل بين قوى تتبع من كل من شخصية الفرد والبيئة الخارجية.ونعتقد أن الأنواع الثلاثة الرئيسية من المتغيرات والتى تمثل هذه القوى هى :

(١) المركز الإجتماعى (المنصب الوظيفى) ، (٢) فرص ارتكاب الخداع ، (٣)الصفات الشخصية.

وفى رأيهم أن هذه العوامل الثلاثة مجتمعة تؤدى الى إرتكاب الخداع.[٤]

ويرى البعض أن الأنواع الستة العامة للخداع تتمثل فى: [5]

١-عدم إثبات عمليات حقيقية.

٢-تغيير(التلاعب فى)قيم عمليات حقيقية.

٣-عدم الافصاح عن المعلومات الهامة عن العمليات المثبتة.

---

[٤]-Marshall B.Romney,W.Steve Albrecht and David J.Cherrington,"Auditors and the Detection of Fraud",The Journal of Accountancy,May,1980,P.64.

[٥]-Karen V.Pincus,"Financial Audiling and Fraud Detection :Implications for Scientific Data Audit",Accountability in Research:Policies and Quality Assurance,U.S.A.,Vol.1,No.1,1989,PP.62,63.

٤-إثبات عمليات زائفة.

٥-الإستخدام المتعمد للطرق غير الملائمة عند تسجيل أو تحليل العمليات.

٦-الإختلاس.

ويرى البعض أن الطرق الرئيسية التى يتم إرتكاب الخداع عن طريقها هى:[٦]

١-إختلاس النقدية.

٢-إختلاس البضاعة.

٣-التلاعب الإحتيالى فى الحسابات ، لاظهار أرباح بأكثر من حقيقتها أوبأقل من حقيقتها لتحقيق اهداف يريدها مرتكبوه (المديرون أو الموظفون المسئولون الآخرون).

ولقد فرق المعهد المصرى للمحاسبين فى المعيار رقم"١١"بعنوان "الغش والخطأ" بين مصطلحى الخطأ والغش.وذكر أن الأخير يشير إلى الخطأ المتعمد فى عرض المعلومات المالية بمعرفة واحد أو أكثر من افراد الإدارة أو العاملين بالمنشأة أو الغير،وذلك عن طريق :[٧]

- التلاعب أو التزييف أو التعديل فى السجلات والمستندات.
- اساءة استخدام الأصول.
- إخفاء أو حذف أثر عمليات معينة من السجلات والمستندات.
- تسجيل عمليات وهمية.

كما وضح المعهد الأمريكى للمحاسبن القانونيين(AICPA) الخط الفاصل بين الأخطاء غير المتعمدة و الأخطاء المتعمدة ، وذكر أن الأخيرة تشير إلى التحريف المتعمد أو الإغفال المتعمد للكميات أو الإفصاح فى القوائم المالية.....

كما ذكر أن الأخطاء المتعمدة تتضمن تصرفات مثل :[٨]

- التلاعب فى، التزييف فى ، أوتبديل السجلات أوالمستندات التى تعد منها القوائم المالية.

---

[٦]-Tandon B.N.,"Handbook of Practical Auditing", Seventh Edition,S,chand &.Co. (Pvt) Ltd,Ram Nagar,New Delhi -55,1972,PP,8-10.

[٧] المعهد المصرى للمحاسبين ــ معايير المراجعة ــ القاهرة ــ اكتوبر ١٩٩٢ ــ ص٧٣.

[8] American Institute of Certified Public Accountants, Codification of Statements on Auditing Standards, 1990, PP.55,56.

- التحريف أو الحذف المتعمد للأحداث الإقتصادية، الصفقات المالية، أو المعلومات الهامة الاخرى.
- عدم التطبيق المتعمد للمبادىء المحاسبية المرتبطة بالكميات ، التصنيف ، وطريقة العرض والافصاح.

ويمكن القول - بناء على ما تقدم - ان المعهد المصرى للمحاسبين قدم مصطلحا واسعا للخداع شمل الادارة والموظفين والغير ايضا ، على حين قصر (AICPA) الخداع على التضليل الناتج فى المعلومات المالية عن طريق ممارسات الادارة .

ويرى الباحث ان التصرفات الخاصة بالموظفين أو الغير يمكن منعها أوكشفها فى حالة حدوثها من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال ، اما تصرفات الادارة فيصعب ذلك لأنها تكون لديها القدرة على اختراق نظام الرقابة الداخلية . وعلى ذلك ، يمكن القول ، ان الخداع يتمثل فى التصرفات المخادعة المتعمدة من جانب فرد أو أكثر بإدارة الشركة عن طريق الاختلاس او التلاعب فى الحسابات بما يؤدى الى تضليل مستخدمى المعلومات المحاسبية .

وعلى ذلك يمكن القول ، ان السبب المباشر لوجود " فجوة التوقعات " بين مستخدمى القوائم المالية والمراجعين هو عدم اكتشاف الخداع .

واخيرا ، فقد عبر البعض عن صعوبة إكتشاف الخداع بقوله: [٩]

" ان صور الخداع يكون اكتشافها أكثر صعوبة لأنها تتعرض عموما للإخفاء (الكتمان) . ومثل هذا الإخفاء يتعلق بالسجلات المحاسبية والتوثيق الخاص بها ، كما يتعلق أيضا بإجابات مرتكبى المخالفات على استفسارات المراجع عند القيام بالمراجعة ،بمعنى أنه ، عندما يجرى المراجع إستفسارات عن العمليات المخادعة ، فإنه من المرجح ان يكون مرتكب الخداع مخادعا بتقديم معلومات زائفة او ناقصة " .

---

[٩] James K. Loebbecke, Martha M, Eining and John J . Willingham," Audilors , Experience with Material Irregularities, Frequency, Nature,and Detectability " , Auditing . A Journal of Practice & Theory , Vol.9 ,No.1,1989,P.2.

ثانيا : تطور مسئولية المراجع عن إكتشاف الخداع :

لقد تعرض المراجعون ـــ فى الواقع العملى ـــ للمسئولية القانونية فى عدد متزايد من القضايا بسبب الفشل فى اكتشاف الخداع .ونتيجة لذلك ، فإنه فى أثناء السبعينات والثمانينات ، أظهرت الممارسة العملية فى المراجعة تأكيدا متزايدا لتقدير احتمال الإنحرافات الجوهرية، سواء كانت راجعة إلى الخطأ أو الخداع، وتكييف نطاق المراجعة استجابة للمخاطرة التى تتم ملاحظتها.[١٠]

ولقد مرت مسئولية المراجع عن اكتشاف الخداع بعدة مراحل تتلخص فيما يلى:

فى الولايات المتحدة الأمريكية ، قام المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين بإصدار المعايير التالية :

- المعيار رقم "١" فى عام ١٩٣٩بعنوان Extensions of Auditing Procedure والذى جاء به أن إكتشاف الخداع ليس هو الهدف الأول للمراجع.[١١]
- المعيار رقم "٣٠ " فى عام١٩٦٠ بعنـــــوان Functions Responsibilities and of the independent Auditor In the Examination of Financial Statements ورأى البعض أن هذا المعيار لم يضف جديدا لمسئولية المراجع لأنه لم يتطلب من المراجع القيام بأى جهد اضافى لتصميم إختبارات لكشف الخداع [12]
- *المعيار رقم "١٦" وكذلك المعيار رقم "١٧" فى عام ١٩٧٧ .*

الأول بعنوان :

The Indpendent Auditor's Responsibility For The Detection of Errors And Irregularities

والثانى بعنوان :

Illegal Acts by Clients

---

(10) Karen V.Pincus, op. cit.,P.55.

(11) I bid., P.54--56

(12) Albrecht W.& Willing ham J., "An Evaluation of sas No,53" The Auditor's Rerponsiblity To Detect And Report Errors And Irregularities" Expectation Gap Roundtable,1992,PP.1-- 8.

وقد تحمل المراجع فى ظل هذين المعيارين مسئوليه محدوده عن اكتشاف الخداع تمثلت فى البحث عن الخداع من خلال الإختبارات العاديـة للمراجعة وقد واكب ظهور هذين المعيارين ما عرف بإسم "فجوة التوقعات" بين المراجعين ومستخدمى المعلومات المالية .[١٣]

- المعيار رقم "٥٣" فىعام ١٩٨٨ بعنوان : The Auditor's Responsibility To Detect And Report Errors And Irregularities .

وقد زادات مسئولية المراجع المتعلقة بالخداع على وجه الخصوص فى ظل هذا المعيار الى درجة كبيرة ، حيث شمل هذا المعيار المتطلبات التالية فى الفقرات (٥، ٨، ١٠) :[١٤]

(الفقرة "٥") يجب على المراجع ان يقدر المخاطرة المتعلقة بأن الاخطاء والمخلفات يمكن ان تتسبب فى ان تحتوى القوائم المالية خطأ جوهريا ، ويجب على المراجع ـ بناء على هذا التقديرـ ان يصمم المراجعة بحيث توفر ضمانا معقولا لاكتشاف الأخطاء و المخالفات التى تكون جوهرية بالنسبة للقوائم المالية .

(الفقرة "٨") يجب على المراجع أن :

(أ) يبذل العنايه المعقوله عند تخطيط ، تنفيذ ، وتقييم نتائج إجراءات المراجعه .

(ب) يمارس الدرجة الصحيحه من الشك المهنى للوصول الى ضمان معقول بأن الأخطاء والمخالفات الجوهريه سيتم اكتشافها ....

(الفقرة "١٠") أن تقديرا لمخاطرة الأخطاء الجوهريه ينبغى أن يتم أثناء التخطيط وأن فهم المراجع لهيكل نظام الرقابة الداخليه ينبغى إما أن يزيد أو يقلل قلق المراجع عن مخاطرة الأخطاء الجوهرية . كما أن العوامل التى تؤخذ فى الاعتبار عند تقدير المخاطرة يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فى دمجها (توليفها) للوصول الى رأى كلى،وعزل بعض العوامل ينبغى ألا يشير بالضروة الى زيادة المخاطرة .

---

[١٣] - Marchall B.Romney, W. Steve Albrecht and David J,Cherrington,op cit., P.63.

- Karen v, Pincus,of.cit.,P.54---56.

[14] James K. Loebbecke, et all., op. cit., p.1.

ويرى البعض أن هذا التغيير فى المعايير المهنية يعتبر اعترافا رسميا هاما بأن التقارير المالية المخادعة Fraudulent رغم انها حدث نادر ، تعد مشكلة خطيرة . وهذا مجهود إيجابى للتخلص من " فجوه التوقعات " عن طريق الاعتراف الى اكبر درجة ممكنه ومعقوله بالمسئوليه عن اكتشاف الخداع .[١٥]

وقد لوحظ على هذا المعيار ما يلى :

- أن هذا المعيار يمثل تحركا للأمام من جانب مجلس معايير المراجعه حيث حدد مسئولية المراجع فى تقييم خطر وجود الخداع فى مرحلة تخطيط المراجعة . وإن كان قد أشار بوضوح الى أن المراجع ليس ضامنا لاكتشاف الخداع ، كما أن تقريره لايجب أن يوفر مثل هذا الضمان
- أن هذا المعيار أورد عددا من العوامل التى يجب على المراجع أخذها فى الاعتبار لتقييم خطر وجود الخداع وهى :[١٦]
  - خصائص الادارة .
  - خصائص الصناعة والتشغيل .
  - خصائص عملية المراجعة .
  - نقاط اخرى .

وان كان البعض يرى أن بعض هذه العوامل ثبت عدم ملاءمتها ، كما أن المعيار لم يتضمن اى مؤشر عن الأهمية النسبية لكل عامل ، كما لم يتضمن وسيلة محددة لدمج العوامل معا للتوصل الى تقييم خطر وجود الخداع ، علاوة على غياب بعض العوامل المفيدة عن هذا المعيار .[١٧]

- أن هذا المعيار لايوفر- فى رأى البعض - لمستخدمى القوائم المالية من المستثمرين والدائنين مطالبهم بسب :[١٨]

---

[١٥] Karen V. Pincus , Op.Cit., PP.55,56.

[١٦] للتفصيل يرجى الرجوع الى :

-- American Institute of Certified Public Accountants , Statement on Auditing Standards , No.53 , " The Auditor's Responsibility to Detect and Report Errors and Irregularities" (AICPA, 1988).

[١٧] James K. Loebbecke ,et all ., op. cit . , p.18

[١٨] Ibid ., PP.12-18.

- تقييد مسئولية المراجع فى كشف الخداع فى حالة قيام الادارة بالتواطؤ والتزوير .
- تقييد مسئولية المراجع فى تصميم المراجعة لكشف الخداع عندما لاتوجد ظروف تثير الشك فى احتمال وجود الخداع .
- تقييد المراجع بشأن عدم الافصاح عن الغش المكتشف الذى لايؤثر على رأى المراجع عن القوائم المالية لمجتمع الاستثمار ، حيث تطلب أن يفصح المراجع عن ذلك للإدارة العليا ولجنة المراجعة أو مجلس الادارة فقط .
- أن هذا المعيار لم يتفق مع توقعات مستخدمى القوائم المالية ، ولذلك فقد استمرت القضايا المرفوعة ضد المراجعين بشكل ملحوظ ، مما يعبر عن فشل هذا المعيار .

• *أخيرا ، المعيار رقم " ٨٢ " فى عام ١٩٩٧ . (سيتناولة الباحث بالتفصيل فى النقطة الثالثة)*

أما فى مصر ، فقد اصدر المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين المعيار رقم " ١١ " بعنوان : الغش والخطأ فى عام ١٩٩٢ . (سيتناولة الباحث تفصيلا فى النقطة الثالثة)

ثالثا : المعايير المهنية المتعلقة بالخداع :

سيتناول الباحث فى هذه النقطة المعايير المهنية المتعلقة بالخداع فى كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية كالآتى :

(١) المعيار رقم " ١١ " من معايير المراجعة المصرية : [١٩]

" تقع مسئولية منع واكتشاف الغش على عاتق الادارة من خلال التطبيق والتنفيذ المستمر لنظام سليم للرقابة الداخلية . وتهدف مراجعة المعلومات المالية الى تمكن المراجع من إبداء رأيه عن هذه المعلومات . ولتكوين المراجع لرأيه يقوم بإجراءات معينة للحصول على الادلة التى توفر له التأكيد المناسب بعدم وقوع غش أو خطأ له تأثير كبير على القوائم المالية . أما فى حالة وقوع الغش أو الخطأ فيجب على المراجع تخطيط عمله بشكل يمكن من اكتشاف التضليل فى المعلومات المالية .

---

[١٩] المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين ــ المعيار رقم" ١١ " (الغش والخطأ) ــ مرجع سابق .

ويجب على المراجع أن يأخذ فى اعتباره الأحداث أو الحالات التى تؤدى الى تزايد مخاطرة حدوث الغش أو الخطأ مثل :

- مدى نزاهه وكفاءة الادارة
- الضغوط غير العاديه فى المنشأه .
- العمليات غير العاديه فى المنشأه .
- مشاكل الحصول على أدلة مراجعة كافية وسليمه

وتتزايد هذه المخاطرة نتيجة لوجود ضعف فى نظام الرقابة الداخلية اوعدم الالتزام بإجراءات الرقابه الموضوعه .

وإذا رأى المراجع من خلال عمله وجود دلائل تشير الى احتمال وجود الغش أو الخطأ فيجب عليه دراسة الأثر المتوقع لهذا الاحتمال على القوائم المالية . وإذا اعتقد المراجع أنه من الممكن أن يكون لهذا الغش أو الخطأ أثر هام على القوائم المالية فيجب عليه أن يقوم بإجراءات إضافيه، أو أن يعدل من الاجراءات الحالية بما يتناسب مع الوضع الجديد . وعادة ما يؤدى قيام المراجع بإجراءات معدله أو إضافيه إما الى تأكيد الشك فى وجود الغش أو الخطأ ، ويجب عليه أن يتأكد من أن أثر الغش انعكس بوضوح على القوائم المالية . أو أن الخطأ قد تم تصحيحه .

ومع هذا فقد لايستطيع المراجع الحصول على أدلة تؤكد أو تنفى الشك فى وجود الغش . وفى هذه الحالة يجب على المراجع دراسة الاثر المحتمل على المعلومات المالية وكذلك على تقريره .

ويحتاج المراجع أن يدرس القوانين واللوائح المتعلقه بالموضوع ، كما أنه قد يرغب فى الحصول على استشارة قانونيه قبل أن يصدر تقريرا عن المعلومات المالية أو قبل انسحابه من المهمه .

ويجب على المراجع إبلاغ الادارة دوريا بما تكشف له إذا اعتقد بوجود غش أو اكتشف فعلا وجود غش . ويجب عليه تقييم مدى إحتمال اشتراك الادارة العليا فيه . ويجب على المراجع أن يبلغ مسئولا فى الهيكل التنظيمى للمنشأه يكون أعلى فى المستوى من المشاركين

فى ارتكاب الغش . وعند الشك فى كافة الاشخاص المسئولين عن الادارة العليا للمنشأه يجب عليه الحصول على استشارة قانونية لمساعدته فى تحديد الاجراءات التى يجب عليه اتخاذها ."

ويلاحظ على هذا المعيار مايلى :

- أنه نص على أن مسئولية منع واكتشاف الغش تقع على عاتق الادارة من خلال الرقابة الداخلية . وهذا فى ظاهره صحيح ، حيث أن الضمان لمنع وإكتشاف الغش هو نظام الرقابة الداخلية . بيد ان الخداع (الغش) عادة ما يرتكب بواسطة أفراد الادارة نظرا لأن لديهم القدرة على اختراق الرقابة الداخلية . فهل يكون من اليسير أن تكتشف الادارة الخداع الناتج عن تصرفات الادارة ؟ . ولعل هذه المسئولية تنطبق أكثر على أساليب الخداع التى يرتكبها الموظفون .

- أن مسئولية المراجع فى هذا المعيار جاءت غامضة وغير محددة ، حيث نص على أن مسئولية المراجع تتمثل فى الحصول على التأكيدالمناسب بعدم وقوع الغش ، واذا وقع فعليه أن يخطط عمله لاكتشاف التضليل الناتج عن الغش فى القوائم المالية . فهل يفهم من هذا أن على المراجع اكتشاف الغش ؟

- أن هذا المعيار أورد أربع حالات فقط يجب على المراجع أن يأخذها فى اعتبارة ، وبالطبع لايمكن الاعتماد عليها وحدها ، حيث أن هناك عوامل أخرى تؤدى الى تزايد مخاطر حدوث الخداع أو الخطأ ، وبذلك يمكن القول : إن هذا المعيار لم يحدد الأسلوب الذى يجب على المراجع أن يتبعه للتوصل الى رأى عن احتمال وجود الغش أو عن كيفية تقييم خطر هذا الاحتمال .

- أن هذا المعيار ذكر أنه على المراجع عند اكتشاف وجود الغش أن يبلغ الادارة ، وإذا وجد أن الادارة مشتركة فى الغش فإنه يسعى للحصول على استشارة قانونية لمساعدته فى تحديد الإجراءات التى يجب عليه اتخاذها ، وبالتالى لم يذكر بوضوح ما الذى يجب على المراجع أن يذكره فى تقريره فى هذه الحالة رغم خطورتها . وكان ينبغى ــ فى رأى الباحث ــ أن يلزم

المراجع أن يصدر تقريرا مقيدا أو سلبيا عن القوائم المالية المخادعة يوضح فيه الاسباب الحقيقة لرأيه .

ثانيا : المعيار رقم " ٨٢ " من المعايير الامريكية : [٢٠]

فى ضوء الانتقادات الموجهه لمهنة المراجعة وتزايد عدد القضايا ضد المراجعين ، رأى مجلس معاييرالمراجعة الأمريكى (ASB) أنه يجب إعادة النظر فى المعيار رقم "٥٣" واصدار معيار جديد عن الخداع ، فقام بتشكيل فريق عمل يسمى The AICPA Auditing Standards Board's Fraud task Force (ASB)يكون مسئولا عن عمل معيار جديد لتوضيح مسئولية المراجع عن اكتشاف التحريفات الجوهريه الراجعه للخداع ، وأيضا تقديم إرشاد لمساعدة المراجع فى اكتشاف الخداع . وكانت نتيجة مجهودات Task Force هى المعيار رقم "٨٢" والذى تمت الموافقه عليه من (ASB) فى نوفمبر عام ١٩٩٦ ، ويسرى مفعوله من مراجعات نهاية عام ١٩٩٧ .[٢١]

والشكل التوضيحى رقم (١) التالى يوضح الفرق بين المعيار الجديد والمعيار رقم " ٥٣ " .

---

[٢٠] American Institute of Certified Public Accountants , Statement on Auditing Standards No. 82, " Consideration of Fraud in A Financial Statement Audit " (AICPA,1997).

[٢١] David L.Landsittel and Jean C. Bredard , " Fraud and the Auditor : Current Development and ongoing Challenges ", The Auditor's Report , [1997] p.3

الشكل رقم (١)

دراسة الخداع فى مراجعة قائمة مالية [٢٢]

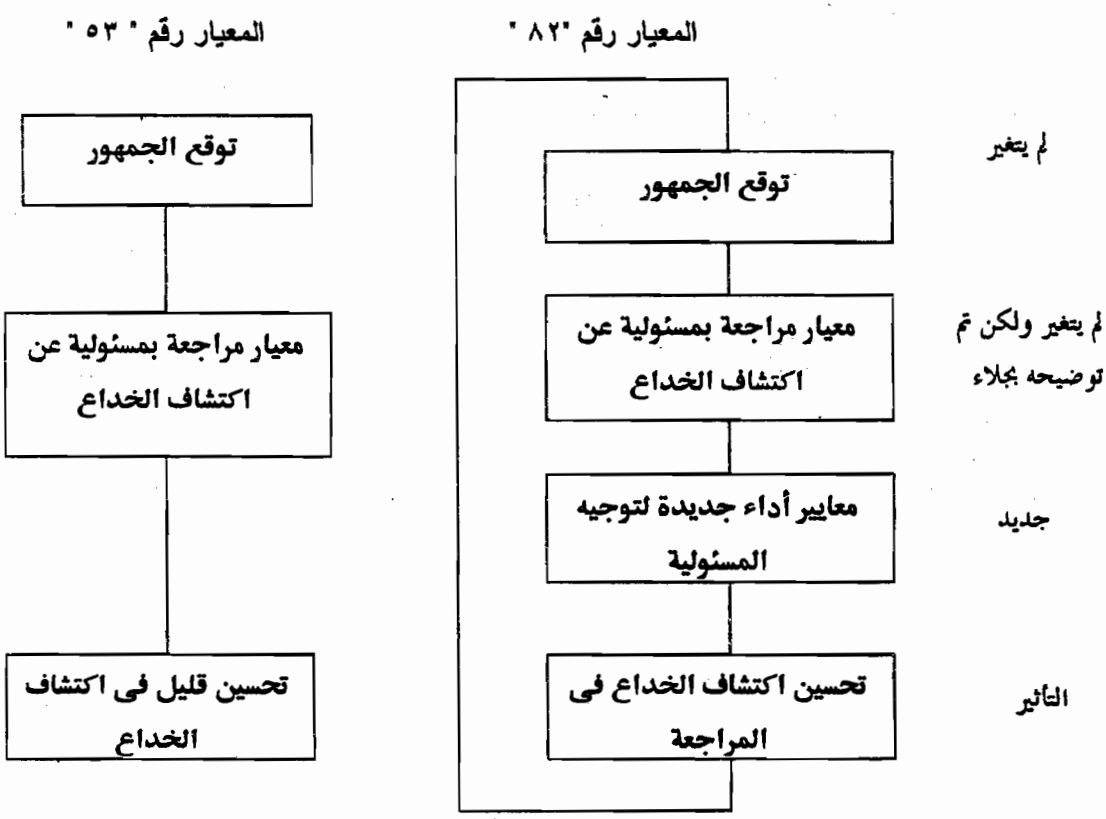

وفيما يلى عرض موجز لهذا المعيار الجديد :

" يرتكب الخداع عادة بواسطة الاداره لخداع مستخدمى القوائم الماليه، ولايمكن للمراجع أن يتأكد بشكل كامل من اكتشاف كافة التحريفات فى القوائم الماليه . وعلى المراجع أن يقدر أثر التحريف المتعمد فى القوائم الماليه والذى قد ينتج عن الخداع . ويجب أن يأخذ هذا التقدير فى اعتباره عند تصميم اجراءات المراجعه التى سيقوم بها . ***وفيما يلى بعض النقاط العامه التى يمكن للمراجع أن يتوصل من خلالها الى عوامل تستخدم فى تقدير احتمال وجود الخداع :***

---

[٢٢] David L. Landsittel and Jean C.Bedard , " Consideration of Fruad in a Financial Statement Audit : A New AICPA Auditing Standard", The Auditor's Report, [Summer 1997]P.4

أ- خصائص الادارة : وتشمل :

١. فشل الاداره فى توضيح وتوصيل مقدار الأهميه الواجب توافرها فى الرقابه الداخليه والتقرير المالى .
٢. توقف جزء كبير من مكافآت الاداره على تحقيق الوحده الاقتصاديه لأهداف مثاليه جدا فى كل من نتائج الأعمال والمركز المالى .
٣. وجود اهتمام شديد بالحفاظ على أو زيادة سعر السهم أو اتجاه الأرباح فى الوحدة من خلال تنفيذ سياسات محاسبيه غير معتادة .
٤. مشاركة أفراد من الادارة ليست لديهم دراية كافيه فى اختيار المبادئ المحاسبيه أو التقديرات الهامه.
٥. تعهد الادارة للمحللين الماليين والدائنين أو غيرهم من الأطراف الخارجيه بتحقيق التنبؤات غير الواقعيه.
٦. ارتفاع معدل دوران الادارة العليا أو المستشارين أو مجلس الاداره .
٧. وجود مايشير إلى انتهاك قانون الأسهم أو وجود ادعاءات ضد الوحدة أو الأدارة العليا لها بالخداع أو انتهاك قانون الأسهم .
٨. وجود علاقة غير طبيعية مع المراجع الحالى أو السابق .

ب- طبيعة النشاط الذى تعمل فيه الوحدة الأقتصادية : وتشمل :

١. وجود متطلبات محاسبية أو قانونية جديدة تؤثر على استقرار الوحدة أو على المقدرة الربحية لها .
٢. ارتفاع حدة المنافسة فى السوق الذى تعمل فيه الوحدة مع انخفاض هامش المساهمة نتيجة لذلك .
٣. إنكماش النشاط الذى تعمل فيه الوحدة مع وجود العديد من الوحدات الفاشلة .
٤. وجود تغير سريع فى النشاط الذى تعمل فيه الوحدة سواء فيما يتعلق بالعملاء أو النواحى التكنولوجية .

ج- خصائص التشغيل والاستمرار المالى : وتشمل :

١. وجود ضغوط للحصول على رأس مال اضافى للبقاء فى المنافسة .
٢. تقييم الأصول والالتزمات والايرادات والمصروفات وفقا لتقديرات تتضمن أحكاما شخصية أو قدرا من عدم التأكد .
٣. وجود معاملات هامة مع الوحدات المرتبطة خارج دائرة العمل العادى لم تتم مراجعتها أو تمت مراجعتها بواسطة مراجع آخر .
٤. وجود عمليات مالية مرتفعة القيمة أو عالية التعقيد أو غير عادية قرب نهاية السنة المالية .
٥. وجود حسابات للأرصدة فى البنوك أو عمليات فى الفروع والأقسام ليس لها مبرر قانونى من وجهة نظر السلطات الضريبية .
٦. تعقد الهيكل التنظيمى على نحو لايتفق مع نوع النشاط الذى تقوم به الوحدة .
٧. صعوبة تحديد المنظمة أو الشخص الذى يتحكم فى الوحدة .
٨. النمو السريع غير العادى أو تحقيق أرباح سريعة غير عادية خاصة عند المقارنة مع الوحدات المماثلة فى نفس النشاط .
٩. الاعتماد الكبير غير المعتاد على الاقتراض لمقابلة متطلبات الديون واجبة الدفع أو اتفاقيات الدين التى يصعب الاحتفاظ بها .
١٠. وجود تغييرات فى أسعار الفائدة تثير الشك .
١١. وجود مبيعات بكميات غير واقعية أو وجود برامج غير واقعية لوضع حوافز تتعلق بامكانية تحقيق الأرباح .
١٢. وجود تهديد بالافلاس السريع أو عدم استرجاع العقارات المرهونة .
١٣. وجود تاثير سلبى من التقرير عن النتائج السيئة للتشغيل عن المعاملات مع الأطراف الخارجية التى يتم التعامل معها وفقا لاتفاقيات محددة .
١٤. الضرر الذى يحدث للمركز المالى عند قيام الادارة بتقديم ضمان شخصى لديون كبيرة على الوحدة .
١٥. عدم القدرة على توفير تدفقات نقدية على الرغم من أن التقرير المالى يشير إلى وجود نمو فى الارباح .

واذا استقر راى المراجع على أن التحريف ناتج عن الخداع وأن الاثر على القوائم المالية سيكون كبيرا ، أو أنه لايستطيع تحديد مقدار هذا الأثر ، *فإن عليه ما يلى* :

- ◆ تنفيذالاجراءات الأخرى للمراجعة .
- ◆ مناقشة الموقف مع مستوى ملائم من الادارة يكون أعلى من المتورطين فى ارتكاب الخداع
- ◆ بذل محاولات للتوصل إلى أدلة كافية لتحديد ما إذا كان الخداع موجودا أم لا ، وماهو أثره .
- ◆ الاتصال بمستشار قانونى إذا كان ذلك ملائما .

وإذا اقتنع المراجع بوجود احتمال الغش ، فإن عليه أن يأخذ فى أعتباره الإنسحاب من عملية المراجعة وإ بلاغ لجنة المراجعة أو سلطة مساوية لها بالأسباب التى تدفعه لذلك . وهذا القرار يتوقف على تعاون مجلس الأدارة بإجراء التصحيحات الضرورية .

ولايعد من مسئولية المراجع الافصاح عن الغش للأطراف الخارجية ، ويجب ألايتم ذلك طبقا لاحترام المراجع لسرية عمله والتزامه بها .*ويجب على المراجع مراعاة مايلى عند الافصاح للأطراف الخارجية :*

- ◆ الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية .
- ◆ أن يتم ذلك للمراجع الذى يعين خلفا له .
- ◆ أن يتم ذلك بناء على طلب رسمى للمثول أمام القضاء .
- ◆ أن يتم ذلك إلى مؤسسات التمويل طبقى لمتطلبات مراجعة الوحدات الاقتصادية التى تحصل على اعانة حكومية .

وتعليقا على هذا المعيار الجديد يلاحظ بعض الباحثين مايلى :[٢٣]

١) أنه يوضح مسئولية المراجع بجلاء حيث أنه يكمل توضيح المسئوليات من عدة نواحى : **الأولى** ، أنه يستخدم كلمة "خداع " . **الثانية** ، أنه يتعقب اللغة التى يستخدمها المراجع فى تقريره النمطى لتجسيد مسئولياته . أخيرا ، أنه يظهر كمعيار جديد وحيد (. SAS No 82) مكرس كلية لدراسة المراجع للتحريفات الناتجة عن الخداع .

---

[٢٣] Ibid.,p.5

٢) أنه تمشيا مع استرا تيجية توفير قواعد اجرائية إضافية وإرشادا ، فإنه يوضح معايير أداء - بمعنى ، إيضاح كيف يتم الوفاء بفاعلية بالمسئولية عند اكتشاف الخداع . وبشكل أساسى ،فإنه يتطلب أن يتم عمل تقدير محدد لمخاطرة التحريف الجوهرى الراجع إلى الخداع . وهذا التقدير يتطلب أيضا استفسارا من إدارة العميل للحصول على تقديراتهم عن أرجحية الخداع فى المنظمة .

وفى هذا الخصوص يذكر البعض أيضا أن المساهمة الأساسية لمعيار المراجعة الجديد تتمثل فى التقدير المطلوب لمخاطرة التحريف الجوهرى الراجع إلى الخداع . فالمراجعون - فى ظل المتطلبات الحالية - يقدرون مخاطرة أن المخالفات الجوهرية قد تتسبب فى أن تكون القوائم المالية محرفة فى شكل جزء من تقدير هم الكلى للمخاطرة الفطرية ومخاطرة الرقابة .فالمراجعون مطلوب منهم - بعد صدور المعيار الجديد - أن يقدروا مخاطرة الخداع والتى يمكن أن يترتب عليها تحريف القوائم المالية بشكل جوهرى، وذلك بشكل مستقل عن تقديرهم للمخاطرة الفطرية ومخاطرة الرقابة . وبالتالى ،فإن المراجع الذى يطبق استراتيجية مراجعة التحقق الأساسى والتى تتضمن تقدير مخاطرة رقابة عند انحد الاقصى (أى عدم التعويل على الرقابة الداخلية) ، لابد أن يضع أيضا تقديرا منفصلا لمخاطرة الخداع ويقوم بتعديل منهج المراجعة استجابة لهذا التقدير فى كل عملية مراجعة .[٢٤]

٣) أنه يوفر ارشادا حول كيفية تقدير مخاطرة الخداع ،شاملا مناقشة للعوامل المحددة للمخاطرة و التى يمكن أن تؤثر على أرجحية الخداع لدى عميل معين . وعوامل المخاطرة المحددة الموضحة فى المعيار هى أمثله لأنواع الحالات التى يمكن أن تزامل حدوث الخداع، ولا يقصد منها أن تمثل قائمة كاملة . كما ان أعادة تقدير مخاطرة تحريف جوهرى راجع إلى الخداع فى نهاية عملية المراجعة يكون مطلوبا أيضا ،وذلك على ضوء جميع الأدلة التى تم تجميعها من الأختبارات التى تم إجراؤها . كما أن المعيار يؤكد على الطبيعة التراكمية و المستمرة لتقدير مخاطرة الخداع .

٤) أنه يؤكد على أن المراجع لابد أن يستجيب بشكل صحيح وملائم لتقدير مخاطرة الخداع . والدراسات الشاملة لتوفير مثل هذه الاستجابة تشمل استخدام الشك المهنى ، معرفة مهام

---

[٢٤] William J.Read ,James E.Brown and Andrew H.Barnett, " Changing The way Auditors Detet Fraud " ,The Practical Accountant , June . 1996 , P .32

(الواجبات المحددة) الموظفين ، دراسة مبادئ المحاسبة وإجراءات الرقابة الموجودة وتأثير التقدير على خطة المراجعة ، شاملا طبيعة ، نطاق ، وتوقيت اجراءات المراجعة .

وقد شمل المعيار أمثلة محددة لاستجابة المراجعة الممكنة متمثلة فى التقارير المالية المخادعة (أى التلاعب فى الحسابات) والاختلاس (سرقة الأصول).

٥) ان تقييما لنتائج إختبارات المراجعة والتوثيق الفعال لنتائج مجهودات المراجع تعتبر أجزاءا هامة فى المعيار . كما أن متطلبات التوثيق فى هذا المعيار الجديد تعتبر أكثر وضوحا من التى تشملها معايير المراجعة عموما والحافز هو إضافته ضمن (تأكيد) أكثر بأن المعيار سيقود التغيير فى ممارسة المراجعة .

٦) أنه فيما يتعلق بالتقرير والتوصيل ، فإن المعيار يكرر المتطلبات والارشاد المشمولين بالفعل فى معايير المراجعةالأخرى . كما يذكر البعض الآخر أنه بينما قد لايحل المعيار الجديد المشكلة على نحو قاطع ، فإنه يجب أن يمثل تقدما اضافيا تجاه ذلك الهدف . ولتحديد نطاق التقدم ، فإن فلسفة التحسين المستمر لابد وأن تشكل الأساس لمجهوداتنا . ويقترح Dave عدة نقاط أساسية لفلسفة التحسين المستمر : الأولى ، هى التنفيذ الفعال، عن طريق التعليم فى المستقبل عن الخداع ودور المراجع . الثانية ، هى القيام بمجهودات مشتركة مع جمهورنا فى عالم الأعمال لتأكيد منع وإعاقة الخداع . والأخيرة ، أنه يجب علينا أن نؤكد على تقييم التقدم من خلال تحسين نظم المتابعة والتغذية الاسترجاعية . [٢٥]

وبالاضافة الى ماتقدم يرى الباحث :

٧) أن هذا المعيار لم يتضمن أية وسيلة لدمج العوامل التى تستخدم فى تقدير احتمال وجود الخداع معا للتوصل الى التقدير النهائى لاحتمال الخداع ، كما أشار الى أن تقدير الخداع عملية تراكمية يتم تنفيذها خلال كافة مراحل المراجعة .

٨) أن هذا المعيار أشار الى أنه لايعد من مسئولية المراجع الافصاح عن الخداع للأطراف الخارجية ، وبالتالى لم يذكر بوضوح مالذى يجب على المراجع أن يذكره فى تقريره فى

---

[٢٥] David L.Landsittel and Jean C.Bedard,[1997] Op.Cit., P.3

هذه الحالة رغم خطورتها . وكان ينبغى أن يلزم المراجع بأن يصدر تقريرا مقيدا أو سلبيا عن القوائم المالية المخادعة يوضح فيها الأسباب الحقيقية لرأيه تحقيقا لعنصر الافصاح فى التقرير بإعتباره وكيلا عن هذه الأطراف ، وفى هذا الصدد يثار تساؤل هام جدا ألا وهو : ماهى أدوات المراجعة التى يمكن استخدامها لتقدير مخاطرة الخداع واكتشافه ؟

ويجيب البعض على هذا التساؤل ، حيث ذكر أن أدوات المراجعة المالية لتقدير مخاطرة الخداع واكتشافه تتمثل فى :[٢٦]

(أ) الأعلام الحمراء عن التقارير المالية المخادعة .

(ب) استخدام الاجراءات التحليلية .

(ج) إجراءات المراجعة فى حالة الاشتباه فى وجود خداع .

ويلاحظ الباحث على هذه الأداة الأخيرة أنها وسيلة خاصة بإجراءات اكتشاف الخداع ، حيث تمثل المناهج التى يمكن أن يستخدمها المراجع عندما يشتبه فى وجود خداع كما حددها Pincus حيث ذكر "أن المراجع يوسع من نطاق المراجعة تبعا لزيادة مخاطرة الخداع. وقد يتضمن هذا استخدام أقوى اختبارات المراجعة . فمثلا ، قد يقرر المراجع أن يجرى فحصا تفصيليا للبيانات الأولية بدلا من أن يعول على إختبارات للمبالغ الإجمالية . وتوسيع النطاق قد يتضمن أيضا استخدام أحجام عينة أكبر أو مناهج معاينة مختلفة مثل المعاينة الاستكشافية وعلاوة على ذلك ، فقد يقوم المراجع بعمل تغييرات فى توقيت اختبارات المراجعة . فمثلا ، يمكن أن تتم الاختبارات على أساس مفاجئ وليس على أساس معلن . واذا كان نوع خاص (معين) من الخداع محل اشتباه ، فإن إجراءات " مراجعة خداع " أكثر تخصصا يمكن أيضا أن تستخدم كما يمكن أيضا أن يتم تعيين مراجعين ذوى خبرة اكثر لاجراء عملية المراجعة .

ولذلك ، فسوف يتناول الباحث الأداة الأولى فى المبحث الثانى ، والأداة الثانية فى المبحث الثالث ، وذلك بشئ من التفصيل .

---

[٢٦] للتفصيل يرجى الرجوع الى :

Karen V.Pincus, Op.Cit., PP.64,65.

المبحث الثانى

استخدام منهج " الأعلام الحمرا، " فى تقدير مخاطرة ارتكاب الخداع نموذج مقترح

يرى البعض أنه بسبب صعوبة تحديد مرتكبى الخداع المحتملين ، فإنه من المهم أن يتم فحص المتغيرات الرئيسية والتى تمثل القوى التى تتفاعل فيما بينها لينتج عنها الخداع وهى : الضغوط الوظيفية ، فرص ارتكاب الخداع ، والصفات الشخصية . وصوب هذا الهدف ، فقد صمم قائمة استقصاء لتقييم مخاطرة الخداع لفحص هذه المجالات الثلاثة .

وقائمة الاستقصاء هذه تشمل *نوعين من الأسئلة* :

(١) أسئلة سيسألها المراجعون لأنفسهم عن عميلهم وموظفيه الرئيسين .

(٢) أسئلة سيضطر المراجعون أن يسألوها لعميلهم – وهذه الأسئلة تمثل مؤشرات يطلق عليها " أعلام حمراء Red Flags " تهدف الى مساعدة المراجع على تقدير احتمال وجود الخداع .

وهذه القائمة لها ثلاث فوائد :

(١) لزيادة احتمال أن الخداع سيكتشف بواسطة المراجع بمجهود وتكلفة إضافيين ثانويين.

(٢) لجعل المراجعين يدرسون ، على نحو جلى ،احتمال الخداع فى كل المراجعات .

(٣) لتوفير أدلة يستخدمها المراجعون فى دعاوى الخداع القضائية فى المستقبل .

وتظهر هذه القائمة ، والتى تتميز بالشمول ، كالاتى : [٣٧]

أولا : الضغوط الوظيفية : Situational Pressures

(أ) الأفراد تجاه الشركة : *Individuals Against The Company*

١ - هل توجد لدى أى من الموظفين الرئيسيين ديون شخصيه أو خسائر مالية لا يستطيع دفعها أو تغطيتها بواسطة دخله الحالى ؟

٢- هل الدخل الذى يحصل عليه أى من الموظفين الرئيسيين غير مناسب لتغطية المصروفات العادية ومتطلبات العائلة ؟

٣- هل يبدو على أى من الموظفين الرئيسيين أنه يعيش بشكل أفضل مما تتيحه له موارده الماليه ؟

٤- هل يشارك أى من الموظفين الرئيسيين فى سوق الأسهم بشكل واسع يمكن أن ينتج عنه مشاكل مادية خطيرة ؟

٥- هل يشارك أى من الموظفين الرئيسيين بشكل مفرط فى عمليات مقامرة ؟ *

٦- هل يتحمل أى من الموظفين الرئيسيين مصروفات كبيرة من خلال التعامل مع الآخرين ؟

٧- هل يشعر أى من الموظفين الرئيسيين بضغوط أو توقعات كبيرة مفرطة من العائلة أو الزملاء أو المجتمع (أى: هل مرتبات المديرين كافية لمقابلة توقعات الشركة والأسرة) ؟

٨- هل يشرب أى من الموظفين الرئيسيين الخمر أو يتعاطى المخدرات ؟*

٩-هل يرى أى من الموظفين الرئيسيين أنه يعامل فى العمل على نحو غير عادل من حيث المرتب أو تخصيص الوظائف ؟

١٠ - هل يبدو على أىمن الموظفين الرئيسيين أنه مستاء من رؤسائه ؟

١١- هل يشعر أى من الموظفين الرئيسيين بخيبة أمل تجاه وظيفته ؟

١٢- هل يوجد مقدار مفرط من ضغط الزملاء للانجاز بحيث يكون النجاح أكثر أهمية من الأخلاق ؟

١٣- هل لدى أى من الموظفين الرئيسيين جشع شديد أو رغبة جامحة لتحقيق ربح شخصى ؟

---

[٣٧] Marshall B.Romney , et all. , op .cit ,PP. 65-68 .

* هذان المؤشران لايصلحان للتطبيق فى مصر لأنهما محرمين شرعا.

(ب) الأفراد لمصلحة الشركة : *Individuals on behalf of The company*

١- هل يوجد حاليا أو من فترة وجيزة ظروف اقتصادية غير ملائمة بالنشاط الصناعى الذى تعمل فيه الشركة ؟ أو هل أداء الشركة يسير بشكل معاكس لاتجاهات النشاط الصناعى الذى تعمل فيه ؟

٢- هل أصيبت الشركة حديثا بخسائر كبيرة من استثمارات أو مضاربات كبيرة ؟

٣- هل رأس المال العامل غير كاف ؟

٤- هل تعتمد الشركة بشكل أساسى على منتج واحد أو منتجين ؟ أو على عميل واحد أو عملين فقط ؟ أو على صفقة واحدة أو صفقتين ماليتين فقط ؟

٥- هل بالشركة طاقة إنتاجية عاطلة كبيرة ؟

٦- هل تعانى الشركة من تقادم المخزون أو الأصول الأنتاجية ؟

٧- هل تعانى الشركة من ارتفاع المديونية بشكل كبير لدرجة تهدد استقرارها ؟

٨- هل يوجد بالشركة توسع كبير فى العمل أو فى خطوط الانتاج ؟ وهل يتم ذلك بشكل منتظم أو فى محاولة لانقاذ القدرة على تحقيق الأرباح ؟

٩- هل يخفض الائتمان الذى حصلت عليه الشركة ومعدلات الفائدة العالية له من مقدرة الشركة على الحصول على الائتمان ؟هل يوجد ضغط مفرط لتمويل التوسعات من خلال الأرباح الحالية بدلا من الاستدانة أو من أصحاب الملكية ؟

١٠ - هل تزيد تكاليف الانتاج والتوسعات الحالية بشكل اسرع وأكبر من المبيعات والايرادات ؟

١١- هل تعانى الشركة بشكل كبير من تحصيل المبالغ التى على المدينين وانخفاض معدل دورانها ؟

١٢- هل تعانى الشركة من وجود منافسة شديدة غير عادية تهدد وجودها ؟

١٣- هل توفر اتفاقيات الديون الحالية فترة سماح عن قيود الدين ؟

١٤- هل قدرة الشركة على تحقيق أرباح تتدهور بشكل مستمر باستخدام طريقة القسط الثابت للاهلاك بدلا من طريقة الاهلاك المعجل دون سبب مقنع أو إظهار أرباح جيدة مع انخفاض النقدية المتاحة ؟

١٥- هل مرت الشركة حديثا بتعديلات ضريبية معاكسة على نحو كبير ؟

١٦- هل يوجد بالشركة رغبة ملحة لاظهار أرباح عالية لدعم سعر السهم أو مقابلة توقعات الأرباح ؟

١٧- هل تعتقد إدارة الشركة أن هناك ضرورة لتغطية الظروف السيئة المؤقته للحفاظ على وضعها الادارى ومكانتها ؟

١٨- هل توجد قضايا هامة تواجه الشركة خصوصا بين المساهمين والادارة ؟

١٩- هل لدى الشركة ضمانات ذات قيمة كبيرة لايمكن استخدامها فى السوق ؟

٢٠- هل تعانى الشركة من نقص فى احتياطى المبيعات بما يشير إلى احتمال تدهور المبيعات فى المستقبل ؟

٢١-هل بالشركة دورة عمل طويلة على نحو غير عادى يهدد الأرباح أو التدفق النقدى ؟

٢٢-هل الشركة معرضة لإلغاء تصاريح هامة لبقائها أو استمرار عملياتها ؟

٢٣- هل حرمت الشركة بشكل مؤقت أو استبعدت من بورصة الأوراق المالية ؟

٢٤-هل الشركة معرضة لضغوط البيع بالكامل أو الأندماج مع شركة أخرى ؟

٢٥-هل تواجه الشركة زيادة كبيرة فى المخزون مع عدم وجود زيادة مقابلة فى المبيعات؟

ثانيا : فرص ارتكاب الخداع : Oppertunities

(ج) الأفراد تجاة الشركة :

١- هل لدى أى من الموظفين الرئيسيين ارتباط وثيق مع الموردين أو أ فراد رئيسيين لديهم دوافع تتعارض مع مصالح الشركة ؟

٢- هل فشلت الشركة فى إعلام الموظفين بقواعد إدارة الأفراد وعقاب مرتكبى الخداع ؟

٣- هل يوجد بالشركة معدل عا ل لدوران الموظفين الرئيسيين ؟

٤- هل لم يقم أى من الموظفين الرئيسيين بأجازة سنوية لأكثر من يوم أو يومين ؟ أو هل فشلت الشركة فى نقل أو إجراء التناوب بين الموظفين الرئيسيين ؟

٥- هل فشلت الشركة فى سياسات ملائمة لفرز الموظفين عند تعيين موظفين جدد فى الوظائف الهامة؟

٦- هل فشلت الشركة فى وضع سياسات واضحة وموحدة للأ فراد ؟

٧- هل فشلت الشركة فى الاحتفاظ بسجلات للأ فراد تتعلق بالتصرفات الخاصة بعدم الأمانة أو التصرفات العقابية ؟

٨- هل فشلت الشركة فى طلب الافصاحات والفحوصات من المديرين (أى عن الاستثمارات الشخصية والدخول) ؟

٩- هل تتسم إدارة الشركة بعدم الأمانة أو سوء الاخلاق ؟

١٠- هل تتم إدارة الشركة بواسطة فرد واحد أو فردين فقط ؟

١١- هل تتم إدارة الشركة على أساس وجود أزمة دائمة ؟

١٢- هل فشلت الشركة فى الاهتمام بتفاصيل (مثل ، هل السجلات المحاسبية الدقيقة غير هامة) ؟

١٣- هل تضع الشركة ثقة كبيرة فى الموظفين الرئيسيين والفحص التقليدى للرقابات ؟

١٤- هل يوجد ضعف فى العلاقات المتبادلة بين الموظفين الرئيسيين بالشركة ؟

١٥- هل بالشركة مقاييس انتاجية أو توقعات غير وا قعية ؟

١٦- هل بالشركة ممارسات سيئة بالنسبة للمكافآت ؟ وهل منح المكافآت يتناسب مع المسئولية ؟

١٧- هل تفتقر الشركة الى نظام جيد للأمن الداخلى ؟

١٨- هل تتسم برامج التدريب بالشركة بالضعف ؟

١٩- هل يوجد حاليا بالشركة نظام غير ملائم للرقابة الداخلية ، أو أن هناك قصور فى تدعيم الرقابة الحالية ؟

(د) الأ فراد لمصلحة الشركة :

١- هل توجد صفقات هامة بين الشركة والوحدات الأقتصادية المرتبطة بها ؟

٢- هل هيكل الشركة الادارى معقد على نحو مفرط ؟

٣-هل تفتقر الشركة الى جهاز فعال للمراجعة الداخلية ؟

٤-هل يوجد بالشركة استخدام واسع للحاسب الالكترونى ؟ وإذا كان ذلك صحيحا فهل توجد رقابة كافية ؟

٥- هل تعمل الشركة فى نشاط صناعى يتسم بالمخاطرة العالية ؟

٦- هل تقوم منشآت مراجعة مختلفة بمراجعة الفروع ؟ أو هل يتم تغيير المراجعين باستمرار ؟

٧- هل تعارض الشركة فى امداد المراجع بالبيانات التى يكون فىحاجة اليها لاستكمال فحصه ؟

٨- هل لدى الشركة مستشارون قانونيون كثيرون ؟ أو انها تغير المستشارين القانونيين باستمرار ؟

٩-هل تتعامل الشركة مع العديد من البنوك ، ولايستطيع أى منها التعرف على الصورة المالية الكاملة للشركة ؟

١٠-هل لدى الشركة مشاكل دائمة مع الاجهزة التنظيمية ؟

١١-هل تجرى الشركة عددا من الصفقات الكبيرة او غير العادية فى نهاية السنة ؟

١٢-هل يوجد بالشركة نظام غير ملائم للرقابة الداخلية ؟ أو أن هناك قصور فى تدعيم الرقابة الحالية ؟

١٣-هل يوجد بالشركة ممارسات محاسبية غير متعارف عليها على نحو غير مبرر ؟

١٤-هل تتسم السجلات المحاسبية بعدم الكفاية ؟

١٥-هل يتسم الأفراد العاملون بإدارة الحسابات بعدم الكفاءة؟

١٦-هل فشلت الشركة فىالافصاح عن الممارسات المحاسبية المشكوك فيها أو غير العادية ؟

ثالثا :الصفات الشخصية : Personal Characteristics

١) هل يتسم أى من الموظفين الرئيسيين بصفات أخلاقية سيئة ؟

٢) هل يعمل أى من الموظفين الرئيسيين على تقديم تفسير منطقى للسلوك المتنا قض ؟

٣) هل يفتقر أى من الموظفين الرئيسيين للأمانة؟

٤) هل يشعر اى من الموظفين الرئيسيين بالغرور نتيجة السلطة أو النفوذ أو المكانة الاجتماعية ؟

٥) هل يبدو على اى من الموظفين الرئيسيين عدم الاستقرار فى العمل او فى الاقامة السكنية أو فى الحالة الذهنية ؟

٦) هل لدى اى من الموظفين الرئيسيين رغبة فى إفساد نظم الرقابة فى محاولة للتحدى وإثبات القدرة الشخصية على الخداع ؟

٧) هل لاى من الموظفين الرئيسيين ماضى إجرامى أو محل تساؤل ؟

٨) هل يوجد لاى من الموظفين الرئيسيين تقديرات إئتمان سيئة ؟

هذا ، وقد ذكر Pincus عيبين فيما يتعلق باستخدام قوائم الإستقصاء بالأعلام الحمراء للمساعدة فى تقدير مخاطرة الخداع الجوهرى وهما :[٢٨]

- .... إن المعلومات التى تجمع ينبغى أن يستمر تقييمها وتفسيرها بواسطة المراجع (سواء باستخدام أو بعدم إستخدام مساعدات قرار إضافية) حيث لايوجد حاليا نموذج تجريبى موثوق به لتوليف (دمج) المعلومات التى تتم ملاحظتها فى نموذج قرار .
- ان الأعلام الحمراء قد يكون لها مؤشرات سلبية أقل تأكيدا . وأحد المصادر المحتملة لمثل هذا التأكيد الناقص هو إشتمال تلك القوائم على العديد من الأعلام الحمراء ذات المقدرة التنبؤية المنخفضة ، والتى بدورها يمكن أن تسحق الأعلام الحمراء ذات المقدرة التنبؤية العالية .
- ان أكثر الوسائل شيوعا لإكتشاف الخداع هى إستخدام قوائم إستقصاء تحتوى على أعلام حمراء لتقييم مخاطرة الخداع ، إلا أن أحدا لم يستطع إثبات أنه يضمن أنها ذات قدرة تنبؤية.[٢٩]

ويضيف الباحث:

- أنه على الرغم من أن مثل هذه القوائم قد قدمت عرضا لعدد من المؤشرات التى يمكن إستخدامها فى تقدير إحتمال وجود الخداع ، إلا أنها تركت المجال مفتوحا أمام كل مراجع لتقدير مثل هذا الإحتمال من خلال حكمه وتقديره الشخصى .

ولعل هذا ما دفع البعض إلى محاولة إقتراح نماذج كمية يمكن أن تساعد المراجع فى تقدير إحتمال وجود الخداع ، كما يتضح مما يلى:

عرض البعض شكلا توضيحيا مبسطا لعملية قرار التقدير الكلى لمخاطرة الخداع وذلك فى الشكل رقم (٢) كالآتى : (مع ملاحظة أن الأسهم تتجه من أسفل إلى أعلى) : [٣٠]

---

[٢٨] Timothy B.Bell , Scott Szykowny and John J. Willingham , "Assessing the Likelihood of Fraudulent Financial Reporting" , Montvale , NJ , December , 1991 , PP., 155 , 162

[٢٩] W. Steve Albrecht and Marshall B - Romney , " Red - Flagging Management Fraud : A Validation " , Advances in Accounting , Volume3 , 1986 , JAI Press Inc . ,P. 323

[٣٠] -Timothy B . Bell et all. , op. cit. , p . 25

الشكل رقم (٢)

عملية القراراللتقدير الكلى لمخاطرة الخداع

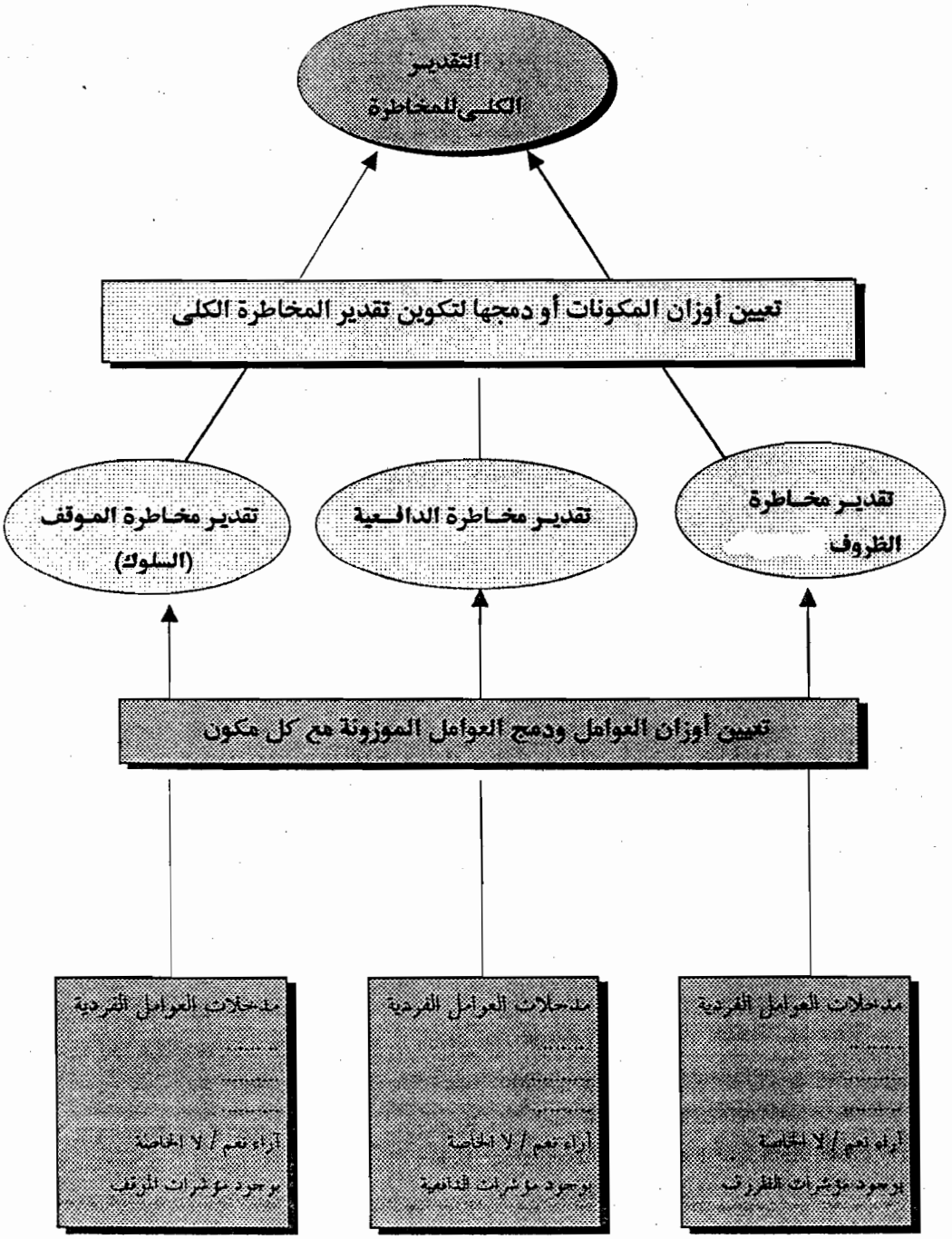

وفى عام ١٩٨٨ قدم Loebbecke and Williingham نموذجا يدمج مؤشرات العوامل الفردية فى نموذج مخاطرة شامل بطريقة منطقية وعملية . وهذا النموذج تم عرضه كالآتى :[٣١]

تقدير المخاطرة للخداع الجوهرى

$$P(MI) = F(C, M, A)$$

حيث :

M I تمثل المخالفات الجوهرية .

C تمثل الدرجة التى تعبر عن الظروف التى ترتكب فيها الإدارة خداعا جوهريا .

M تمثل الدرجة التى عندها يكون الشخص أو الأشخاص فى مواقع السلطة والمسئولية فى الوحدة لديهم سبب أو حافز على إرتكاب الخداع .

A تعبر عن الدرجة التى عندها يكون الشخص أو الأشخاص فى مواقع السلطة والمسئولية فى الوحدة لديهم موقفا أو مجموعة من القيم السلوكية لدرجة أنهم يسمحون لأنفسهم بإرتكاب الخداع .

وحيث :

إذا كانت C أو M أو A = صفر ، فإن P (M I) = صفر .

ويتكون كل مكون من المكونات الثلاثة السابقة (C , M , A) من مجموعة من العوامل الرئيسية ذات الإرتباط القوى المباشر به وعوامل فرعية ذات إرتباط أقل قوة به .

والقائمة رقم (١) التالية تعرض العوامل المشتقة مباشرة من SAS NO. 53 .وبالإضافة إلى إدراج العوامل من المعيار السابق، فإن القائمة تشير إلى كيفية إرتباط العوامل الفردية بالمكونات الثلاثة فى نموذج التقدير .

---

[٣١] James K . Loebbecke et all . , op . cit. , p.5.

القائمة رقم (١)

المؤشرات الممكنة للأخطاء والمخالفات من SAS NO. 53 .

المؤشـــــــر	الظروف التى تسمح بالخداع الإدارى C	السبب أو الدافع M	الموقف والسلوك A
١- عمليات الإدارة والقرارات المالية يهيمن عليه شخص واحد	x		
٢- موقف الإدارة تجاه التقارير المالية عدوانى مفرط.			×
٣- معدل دوران الإدارة (خصوصا كبار المحاسبين) عال.	×		×
٤- تمارس الإدارة تشديدا مفرطا على مقابلة توقعات الأرباح .		×	×
٥- سمعة الإدارة فى عالم الأعمال التجارية سيئة .			×
٦- ربحية الوحدة بالنسبة لصناعتها غير كافـ أو غير مناسب		×	
٧- حساسية نتائج التشغيل للعوامل الإقتصادية (التضخم ،معدلات الفائدة ،البطالة .....الخ)عالية .		×	
٨- معدل التغير فى صناعة الوحدة عال .		×	
٩- إتجاه التغير فى صناعة الوحدة متدهور مع عدة صور من فشل الأعمال.		×	
١٠- التنظيم مركز دون رقابة كافية .	×		
١١- توجد مشكلات القدرة على وفاء الديون أو الأمور الداخلية أو الخارجية الأخرى التى تكون محل الإستفسار عن مقدرة المنشآة على الإستمرار.		×	
١٢- توجد الكثير من القضايا المحاسبية الصعبة أو محل الخلاف.		متعلقة بالاخطاء	
١٣- توجد عمليات متكررة وهامة تصعب مراجعتها .	×		
١٤- طبيعة ، سبب (إن كان معروفا) أو مقدار التحريفات المعروفة والمحتملة المكتشفة فى القوائم المالية للفترة السابقة كانت هامة .			×

---

(٣٢) Ibid . , pp . 6 , 7 .

	C	M	A
١٥- عميل جديد بدون تاريخ مراجعة سابقة أو عدم توافر معلومات كافية من المراجع السلف.	×		
١٦- بيئة الرقابة ضعيفة .	×		
١٧- الخلافات المتكررة حول التطبيق المتعسف للمبادئ المحاسبية التى تزيد الأرباح .			×
١٨- الإجابات الغامضة (أوالتملصية) على استفسارات المراجعة .			×
١٩- التشديد الزائد على مقابلة الأهداف الكمية التى لابد من تحقيقها للحصول على نصيب كبير من المكافآت الإدارية .		×	×
٢٠- الفشل فى وضع السياسات والإجراءات التى توفر تأكيدا معقولا عن التقديرات المحاسبية المعوّل عليها .	×		×
٢١- الظروف التى تشير الى نقص الرقابة على الأنشطة .	×		
٢٢- مؤشرات عن نقص الرقابة على التشغيل الألكترونى .	×		
٢٣- السياسات والإجراءات غيرالكافية لحماية البيانات أو الأصول .	×		
٢٤- التعقيد أوالنزاع على القضايا المحاسبية المؤثرة على الرصيد أوالنوع .		متعلق بالاخطاء	
٢٥-العمليات صعبة المراجعة المتكررة أو الهامة المؤثرة على الرصيد أو النوع .	×		
٢٦- الطبيعة ، السبب ، ومقدار الأخطاء المعروفة والمحتملة المكتشفة فى الرصيد أو النوع فى الفحص السابق .			×
٢٧- قابلية الأصول للإختلاس .	×		
٢٨- كفاءة وخبرة الأشخاص المعينين لتشغيل البيانات التى تؤثر على الرصيد أو النوع .		متعلق بالاخطاء	
٢٩- حدود الرأى المتضمّن فى تحديد الرصيد الكلى أو النوع .	×		
٣٠- حجم البنود الفردية المكونة للرصيد أو النوع .		متعلقة بالأخطاء	
٣١- تعقيد الحسابات المؤثرة على الرصيد او النوع .	×		

ويعرض البعض قائمة شاملة للمؤشرات (الأعلام الحمراء) مصنفة على أساس مكونات نموذج التقدير ــ السابق ــ ونوع المخالفة ، وذلك من دراستى Loebbecke and Willing ham ,Peat Marwick audit partners وذلك فى القائمة رقم (٢) التالية : [٣٣]

القائمة رقم (٢)

أولا : الظروف التى تسمح بإرتكاب المخالفة :

☜ **المؤشرات الأساسية :**

١- أعمال الإدارة والقرارات المالية يهيمن عليها شخص واحد أو أشخاص قليلون وهم يعملون عموما متفاهمين .

٢- الشركة دخلت فى عملية أو مجموعة عمليات لها تأثير جوهرى على القوائم المالية .

٣- الشركة دخلت فى عملية أو مجموعة من العمليات الهامة مع واحد أو أكثر من الأطراف ذات القرابة أو النسب .

٤- لدى الشركة بيئة رقابة ضعيفة .

٥- هناك حسابات تعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية تم تحديد أرصدتها بإستخدام رأى أو حكم شامل .

☜ **المؤشرات الثانويه :**

٦- معدل دوران الإدارة مرتفع .

٧- التنظيم مركز بدون متابعة كا فية .

٨- لدى الشركة أصول هامة معرضة للإختلاس .

٩- العميل يعتبر جديدا وبدون تاريخ مراجعة سابق أو أن المعلومات الكافية غير متاحة من المراجع السلف .

☜ **المؤشرات من الدرجة الثالثة :**(لم يشتمل عليها نموذج تقدير المخاطرة أساسا) :

١٠- الشركة فى فترة نمو سريع .

١١- لدى الشركة إدارة قليلة الخبرة .

---

[٣٣] Ibid , pp . 15- 19 .

١٢- لدى الشركة عدد كبيرمن العمليات التى تصعب مراجعتها .

١٣- هناك حسابات معقدة مطلوبة بالنسبة للحسابات الهامة فى القوائم المالية .

☜ مؤشرات جديدة :

١٤- هناك أوجه قصور فى النظام المحاسبى للشركة .

١٥- يوجد تعارض فى المصالح داخل الشركة و/ أو مستخدميها .

☜ مؤشرات جديدة عبارةعن معلومات إرادية :

١٦- ان رجال المحاسبة ليست لديهم خبرة أو متقاعسون فى أداء واجباتهم .

١٧- الشركة متورطة فى عملية شراء أو بيع مع شركة أخرى .

١٨- الشركة دخلت حديثا فى عدد كبير من عمليات الحيازة .

١٩- أحد مديرى الشركة عضو أساسى فى شركة المراجعة .

٢٠- مديرو الشركة دخلوا فى تواطؤ مع أطراف خارجية .

ثانيا : الدافع على إرتكاب المخالفة :

☜ المؤشرات الأساسية :

٢١- صناعة العميل تتدهور مع عدة صور للفشل فى الاعمال التجارية .

٢٢- معدل التغير فى صناعة العميل سريع .

٢٣- الربحية بالنسبة للصناعة غير كافية أو غير ملائمة .

٢٤- نتائج التشغيل عالية الحساسية للعوامل الإقتصادية .

٢٥- لدى الشركة مشكلات فى الوفاء بالديون .

٢٦- ترتيبات المكافآت مبنية على الأداء المسجل .

☜ المؤاشرات الثانوية :

٢٧- تباشر الإدارة تشديدا مفرطا على مقابلة تنبؤات الأرباح .

☜ المؤشرات من الدرجة الثالثة :

* ١٠- الشركة فى فترة نمو سريع .

٢٨- يوجد كفاح على الرقابة الخاصة بالشركة.

☜ **مؤشرات جديدة :**

٢٩- توجد ظروف معاكسة فى صناعة العميل .

٣٠- الشركة تواجه ظروفا قانونية معاكسة .

٣١- الشركة معرضة لارتباطات تعاقدية هامة .

☜ **مؤشرات جديدة عبارة عن معلومات إرادية :**

*١٧- الشركة متورطة فى عملية شراء أو بيع مع شركة أخرى .

٣٢- الشركة عالية النفوذ .

٣٣- ممتلكات الشركة تمثل نصيبا كبيرا من ثروة رجال الإدارة .

٣٤- رجال الإدارة يظهرون حاجة كبيرة لزيادة الثروة الشخصية .

٣٥- لدى الشركة اكتتاب عام مخطط أو أى تصرف آخر لزيادة رأس المال .

٣٦- وظائف رجال الإدارة الملحوظة مهددة بسوء الأداء .

٣٧- الشركة أتمت حديثا عملية إندماج .

٣٨- هناك حاجة لتغطية عمل غير قانونى .

٣٩- هناك إهتمام مفرط بالحاجة للمحافظة على أو تحسين سمعة الوحدة .

٤٠- تظهر الشركة نزعة طبيعية(ميلا) لتحمل مخاطر مفرطة .

٤١- رجال الإدارة متورطون فى نمط حياة (ترف) غير مناسب .

ثالثا : المواقف التى تسمح بإرتكاب المخالفة :

☜ **المؤشرات الرئيسية :**

٤٢- سمعة الإدارة فى عالم الاعمال سيئة .

٤٣- خبرة المراجع مع الإدارة تشير الى وجود درجة من عدم الأمانة (التضليل) .

٤٤- توجد بالفعل أمثلة من المخالفات فى السنوات السابقة .

٤٥- الإدارة كذبت على المراجع أو كانت عموما متملّصة .

٤٦- تظهر الإدارة موقفا عدائيا تجاه التقارير المالية .

* ٢٧- تمارس الإدارة تشددا مفرطا على مقابلة (تحقيق) الأرباح المتوقعة .

٤٧- الإدارة قد تورطت فى منازعات متكررة مع المراجعين .

☜ **المؤشرات الثانوية :**

* ٤- لدى الشركة بيئة رقابة ضعيفة .
* ٦- معدل دوران الإدارة مرتفع .

☜ **المؤشرات من الدرجة الثالثة :**

٤٨- يمارس العميل ضغطا مفرطا على المراجعين .
٤٩- العميل متورط فى تسويق رأى .

☜ **مؤشرات جديدة عبارة عن معلومات إرادية :**

* ٢٠- مديرو الشركة دخلوا فى تواطؤمع اطراف أخرى خارجية .
* ٣٨- هناك حاجة لتغطية تصرف غير قانونى .
* ٣٩- هناك إهتمام مفرط بالحاجة للمحافظة على سمعة الوحدة أو تحسينها .
* ٤٠- تظهر الإدارة ميلا لتحمل مخاطر مفرطة .
* ٤١- رجال الإدارة متورطون فى نمط حياة (ترف) غير مناسب.

٥٠- مستخدمو العميل يظهرون موقفا عدائيا تجاه المراجع .
٥١- الإدارة العليا تعتبر مفرطة الى درجة عالية .
٥٢- إدارة العميل تظهر نقصا كبيرا من الخلق المعنوى .
٥٣- إدارة العميل تظهر إزدراءا كبيرا للأجهزة التنظيمية .
٥٤- مستخدمو العميل يظهرون إستياءا كبيرا من السلطة .
٥٥- مستخدمو العميل يظهرون شذوذات شخصية قوية .

• مؤشرات تكررت فى أكثر من مكون.

ويلاحظ على النموذج السابق أنه يؤكد على أنه لكى يحدث الخداع الجوهرى ،فإنه من الضرورى :

- أن تكون ظروف الوحدة تسمح بأن ينفذ الخداع الجوهرى.
- أن يكون لدى الشخص أو الأشخاص الذين سيرتكبون الخداع سببا أو دافعا على هذا الفعل.
- أن تكون الصفات الشخصية للشخص أو الأشخاص الذين سيرتكبون الخداع تسمح لهم بأن يرتكبوا على علم ،عملا غير شريف ،إجرامى .

وإذا وجدت هذه المتطلبات الثلاثة فى حالة معينة ، فسيكون هناك احتمال قوى بأن خداعا جوهريا قد حدث أو سوف يحدث مستقبلا ، وإذا غاب أحد هذه المتطلبات ، فلن يكون هناك احتمال لحدوث خداع جوهرى حاليا أو مستقبلا .

وهكذا ، ففى ظل هذا المنهج ، لكى يحدد المراجع الإحتمال المرجح لوجود خداع جوهرى، فإن عليه أن يقدر الدرجة التى يوجد بها كل من المتطلبات الثلاثة السابقة ، ثم يقوم بدمج هذه التقديرات الفردية بشكل شخصى للحصول على تقدير كلى ، مع مراعاة الشرط الخاص بأنه إذا لم يوجد أحد المتطلبات ، فإن أرجحية التقدير الكلى تكون قيمتها صفرا -كما يتضح من النموذج السابق.

ويرى الباحث أن هذا الشرط يمثل عيبا خطيرا فى استخدام هذا النموذج ، وللتدليل على ذلك ، نفرض أن هناك ظروفا تسمح بأن يرتكب خداع جوهرى ، بيد أن المراجع لم يدركها . فإذا طبق النموذج ، فإنه سيصرح بأن الإحتمال المرجح يساوى صفرا ، وهذا يمثل خطأ خطيرا فى الرأى (الحكم).

ولعلاج هذه المشكلة الحرجة يقترح الباحث تعديل هذا النموذج ليصبح كالآتى :

$$P(MF) = F(C + M + A)$$

وفى ظل هذا النموذج المقترح ، لو فرضنا أن المراجع لم يدرك ظروفا تسمح بارتكاب خداع جوهرى (المشكلة السابقة) ، وقام بتطبيق النموذج ، فإنه لن يصرح بأن الاحتمال المرجح يساوى صفرا، وبذلك لن يرتكب خطأ خطيرا فى الرأى .

وعلاوة على ماسبق ــ يرى الباحث أن التمييز بين المتطلبات الثلاثة حسب اهميتها النسبية (إن قام به المراجع) ،والتمييز بين العوامل الأكثر أهمية وتلك الأقل اهمية عند تخصيص الأوزان لكل منها ، يعتمد كلية على الحكم الشخصى للمراجع . لذلك ، فإن الأمر يتطلب إذن للقيام بمثل هذه المهام الحرجة رأيا راجحا، خبرة، مقدرة إبداعية ومجهودا من جانب المراجع حتى يصل إلى التقدير الصحيح .

المبحث الثالث

استخدام منهج " الاجراءات التحليلية " فى تقدير مخاطرة ارتكاب الخداع منهج معـــاصر

سيتناول الباحث هذا المبحث من خلال ثلاث نقاط اساسية وهى :

اولا : مفهوم وطبيعة الإجراءات التحليلية :

تعرف *الإجراءات التحليلية* *Analytical Procedures* كما جاء فى قائمة معايير المراجعة رقم ٥٦ " الإجراءات التحليلية " - على أنها " العلاقات المتبادلة والإتجاهات فى البيانات المالية والتشغيلية والبيانات الأخرى بغرض تحديد الحسابات المحرّفة.[٣٤]

وتعد الإجراءات التحليلية من أهم مساعدات القرار فى المراجعة التى تستخدم حاليا على نطاق واسع بواسطة منشآت المراجعة ،وتشغل هذه الإجراءات حيزا كبيرا من زمن إجراءات المراجعة فى منشآت المراجعة الكبيرة والصغيرة على السواء [٣٥]

ومنذ ظهورها الرسمى الأول فى معا يير المراجعة الأمريكية عام ١٩٧٢، إحتلت مكانا بارزا فى إهتمامات كل من الأكاديميين والممارسين وواضعى معايير المراجعة .

---

[٣٤]Edward Btocher , " The Role of Analytical Procedures in Detecting Management Fraud " , The Institute of Management Accountants , June 1992 , p .1 .

[٣٥]Ameen E . and Strawser J , "Investigating the use of Analytical Procedures : An Update And Extension" Auditing : A Journal of Practice & Theory (Fall 1994) , p .71

وتوفر الإجراءات التحليلية للمراجع العديد من المزايا أهمها :[٣٦]

تعميق فهم المراجع لمنشأة العميل والبيئة التى يعمل فيها ، توجيه المراجع إلى الأرصدة التى يحتمل أن توجد بها أخطاء ، تخفيض الإختيارات التفصيلية ، توفير الأدلة بشكل متزامن عن أسس إعداد القوائم المالية وليس بشكل فردى من خلال الإختبارات التفصيلية ، يمكن من خلالها توحيد أداء المراجعين وتخفيض تكلفة المراجعة ، كما تتيح إمكانية الإستعانة بالأساليب الإحصائية بما يؤدى الى نتائج دقيقة يمكن أن يعوّل عليها .

وتتم الإجراءات التحليلية عن طريق مقارنة العلاقات بين البيانات المالية وبعضها البعض ، وبين البيانات المالية والبيانات الغيرمالية للتحقق من مدى منطقية الأرصدة المحاسبية .[٣٧]
ويمكن الحصول على البيانات المختلفة من داخل أو من خارج المنشأة على السواء .

ويقوم المراجع بتقدير القيمة التى يجب أن يكون عليها الرصيد محل المراجعة باستخدام البيانات المتاحة ،ثم يقارنها بالقيمة الدفترية ويحدد الفرق بينهما ، ثم يقوم بمقارنة هذا الفرق بحد معين سبق أن حدده،وقد ترجع أسباب الفرق الى:[٣٨]

- وجود أخطاء محاسبية متعمدة أو غير متعمدة .
- وجود تغيير فى المبادئ المحاسبية التى تعد على أساسها القوائم المالية .
- وجود تغيير فى ظروف العمل .
- وقوع احداث غير عادية خلال الفترة المحاسبية .

---

[٣٦] Loebbecke and Steinbart P ., " An Investigation of the Use of Preliminary Anlytical Review to Provide Substantive Audit Evidence " , Auditing : A Journal of Practice & Theory (Spring 1987) , p. 76

[٣٧] American Institute of Certified Public Accountants , Codification of Statements on Auditing Standards , op . cit ., p. 129.

[٣٨] Kinney W. , "The Predictive Power of Limited Information in Analytical Review : AnEmperical Study , Journal of Accounting Research (Supplement 1979) ,p. 150

يتضح مما تقدم أن كفاءة وفاعلية الإجراءات التحليلية تتوقف إلى درجة كبيرة على دقة التنبؤ بالرصيد محل المراجعة ، وبالطبع قد لا يستطيع المراجع التنبؤ بشكل دقيق بما يجب أن تكون عليه الأرصدة محل المراجعة إذا لم يستخدم أسلوبا جيدا للتنبؤ.

وفيما يتعلق بأهمية الإجراءات التحليلية فى إكتشاف الخداع ، إستخلص البعض من دراسة أجراها إلى أن الإجراءات التحليلية يمكن أن تكون أداة مراجعة فعّالة تماما فى إكتشاف الخداع الإدارى.....[٣٩]

ويستطرد قائلا،وعموما ، فإن النتائج تؤيد الرأى العلمى القائل بأن تطبيق الإجراءات التحليلية أثناء مرحلة التخطيط للمراجعة يمكن أن يكون مفيدا فى ترشيد حكم المراجع عند تقدير مخاطرة الخداع بالقوائم المالية .

مما سبق تتضح الأهمية الكبيرة للإجراءات التحليلية فى مجال هذا البحث ، وخصوصا عند تقدير مخاطرة الخداع .

ثانيا : المعايير المهنية المتعلقة بالإجراءات التحليلية :

سيتناول الباحث فى هذه النقطة المعايير المهنية المتعلقة بالخداع فى كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية كالآتى :

(أ) المعيار رقم " ١٢ " من معايير المراجعة المصرية : [٤٠]

تتم الإجراءات التحليلية من خلال مقارنة الارصدة المحاسبية مع الارصدة المقابلة لها فى فترات سابقة ، أو مع التنبؤات أو المعلومات الخاصة بالنشاط الذى تعمل فيه الوحدة الاقتصادية . كما تتضمن هذه الإجراءات أيضا دراسة العلاقات بين عناصر القوائم المالية ، وبين هذه العناصر والعناصر غير المالية التى كان من المتوقع حدوثها طبقا لتنبؤات الوحدة الاقتصادية . ويمكن استخدام عدة طرق لأداء هذه الإجراءات بدءا من المقارنات البسيطة

---

[٣٩] Brian P. Green and Thomas G. Calderon ," Analytical Procedures and Auditors` Capacity to Detect Management Fraud " ,A Research Journal , August 1995 , Volume 5 , No 1. ,pp.29 -31.

[٤٠] المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين ـــ مرجع سابق

إلى التحليلات المركبة لاستخدام أساليب احصائية متطورة . ويهدف المراجع من استخدام الإجراءات التحليلية إلى التعرف على طبيعة أعمال الوحدة الإقتصادية ، تحديد مجالات الخطر المتوقعة، تحديد مدى الإختبارات التفصيلية للعمليات والأرصدة ، تحديد المجالات التى بحاجة إلى مزيد من الفحص ، تعزيز النتائج التى تم التوصل إليها خلال عملية المراجعة والقيام بفحص إجمالى للقوائم المالية .

ويمكن أداء هذه الإجراءات التحليلية فى مرحله أو أكثر من مراحل المراجعة . ففى مرحلة التخطيط تساعد هذه الإجراءات المراجع على فهم أعمال الوحدة الإقتصادية وتحديد مجالات الخطر المتوقعة ، وبالتالى تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى . وفى مرحلة تنفيذ عملية المراجعة يتم تطبيق هذه الإجراءات بالإضافة إلى إجراءات المراجعة على عنا صر القوائم المالية. أما فى مرحلة التنفيذ النهائى للمراجعة فتمكن المراجع من تكوين رأيه النهائى بشأن مدى أتفاق القوائم المالية مع ما توفر له من بيانات والظروف الاقتصادية للوحدة . ويتم تطبيق الإجراءات التحليلية على أساس توقع وجود علاقة مستمرة بين البيانات ، ويتوقف مدى اعتماد المراجع على نتائج الإجراءات التحليلية على عوامل مثل :

وجود أهداف معينة لتنفيذ الإجراءات التحليلية ، الأهمية النسبية للبنود التى تطبق عليها الإجراءات التحليلية مقارنة بالقوائم المالية ككل إجراءات المراجعة الأخرى التى يتم تنفيذها لتحقيق نفس الأهداف ، دقة التنبؤ بالنتائج المتوقعة من خلال الإجراءات التحليلية ، وتقييم الرقابة الداخلية .

وعندما تسفر الإجراءات التحليلية عن وجود تقلبات وبنود غير عادية مثل وجود علاقات لم تكن متوقعة أولا تتفق مع الأدله التى تم الحصول عليها من المصادر الأخرى ، يجب على المراجع أن يفحص ذلك . ويبدأ الفحص بالإستفسار من الإدارة وعلى المراجع تقييم إجابات الإدارة وبحث الاستعانة بإجراءات أخرى .

(ب) المعيار رقم " ٥٦ " من معايير المراجعة الأمريكية : [٤١]

تعد الإجراءات التحليلية من الأدوات الهامة فى عملية المراجعة . ويتم فيها تقييم المعلومات المالية من خلال دراسة العلاقات الممكنه بين البيانات وبعضها البعض ، وبين البيانات المالية والبيانات غير المالية من خلال استخدام نماذج بسيطة أو معقدة .

ويجب عند تطبيق الإجراءات التحليلية استخدام العلاقات الممكنة بين البيانات والتى يتوقع لها الوجود والاستمرار .

ويعد فهم العلاقات المالية أمرا أساسيا لتخطيط وتقييم نتائج الإجراءات التحليلية . ويتوقف ذلك بصفة عامة على معرفة المراجع بالوحدة الإقتصادية والنشاط الذى تعمل فيه. وبعد التعرف على العلاقات وأنواع البيانات التى يمكن استخدامها

ومقارنة القيم الدفترية بالتنبؤات ، يستطيع المراجع أن يتوصل إلى رأى بشأن عملية المراجعة ومتابعة ما يجب أن يتم من إجراءات .وتستخدم الإجراءات التحليلية فى مساعدة المراجع فى تخطيط وتحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة الأخرى ، كما أنها تستخدم كاختيار تحقق للتوصل إلى أدله عن أسس (تأكيدات) إعداد القوائم المالية ، وقد تستخدم كفحص عام للمعلومات المالية فى المرحلة الأخيرة من المراجعة .

وتتوقف فعالية وكفاءة اللإجراءات التحليلية فى التعرف على التحريفات المحتمل وجودها على : طبيعة أسس (تأكيدات) إعداد القوائم المالية ، امكانية إيجاد علاقة بين مجموعة من البيانات وقابلية هذه العلاقة للتنبؤ ، ودقة التنبؤات ، ودقة التنبؤات وامكانية الاعتماد عليها .

ويجب على المراجع أن يأخذ فى اعتباره عند تخطيط الإجراءات التحليلية مدى الفرق بين التنبؤات والارصدة الدفترية الذى يمكن قبوله دون إجراء فحص إضافى . وهذا يرتبط أساسا بمستوى الاهمية النسبية ومستوى التأكد من الاجراءات التحليليه . ويجب على المراجع أن يقيم الفروق الكبيرة غير المتوقعة من خلال إعادة النظر فى الأسلوب المستخدم للتوصل الى التنبؤات وطلب التفسيرات من المسئولين فى الإدارة لمساعدته فى

---

[٤١] American Institute of Certified Public Accountants, Codification of Statements on Auditing Standards , Op.cit .

هذا الصدد . ويمكن للمراجع أن يتحقق من استجابة الادارة من الأدله الأخرى للمراجعة ، وإذا لم يتمكن المراجع من الحصول على تفسيرات من الادارة ، عليه القيام بتنفيذ باقى إجراءات المراجعة الأخرى للحصول على أدله كافية توضح لـه ما إذا كانت هذه الفروق الكبيرة تشير الى وجود تحريفات فى الأرصدة .

ويلاحظ الباحث على هذين المعيارين أنهما يتفقان لدرجة أنهما يمكن اعتبارهما معيارا واحدا . كما أنهما يتسمان بالجودة والشمول .

وسيركز الباحث فى النقطة التالية على أسلوب معاصر من أساليب المراجعة التحليلية ، وكيفية استخدامه فى إجراء أكثر طرق المراجعة التحليلية انتشارا بواسطة منشآت المراجعة وهى طريقة تحليل النسب والاتجاهات Ratios and Trends[42]

ثالثا : استخدام أسلوب الشبكات العصبية Neural Network (NN)

لقد حظى هذا الاسلوب باهتمام العديد من الباحثين فى مجال المراجعة . ويرى هؤلاء الباحثون أن هذا الأسلوب هو الأفضل فى التوصل لتقدير موضوعى عن احتمال الخداع فى القوائم المالية حيث : [٤٣]

- يشير على المراجع بالقيام باختبارات تحقق أساسية اضافية فى حالة وجود الخداع .
- عند إنشاء NNs التى تستهلك عوامل كمية كمتغيرات مدخلات ، يمكن أن توفر نموذجا أكثر شمولا وشديد الدقة ، بالاضافة الى تحسين درجة الثقة .

وNNs ــ أسلوب استقرا المعرفة ــ تتكون من مجموعة من نقاط التقاطع التشغيلية المترابطة . وترتب فى شكل طبقات Layers مدخلات، طبقات غير مرئية ، وطبقات مخرجات . ونقاط التقاطع عبارة عن وحدات حسابية تعمل على المدخلات لتنتج المخرجات . وبين الطبقة من المدخلات والمخرجات توجد طبقة أو اكثر غير مرئية لتمكن الشبكة من نمذجة الدوال المعقدة .

---

[٤٢] Ameen E. and Strawser J.,Op.Cit.,P.71.

[٤٣] Brian Potrick Green and Jae Hwa Choi,"Assessing the Risk of Management Fraud Through Neural Network Technology " , Auditing : A Journal of Practice & Theory , Vol .16, No.1, Spring 1997, P.26

فالبيانات تدخل أولا الى الشبكة من خلال نقاط التقاطع فى طبقة المدخلات وأثناء تمرير البيانات من نقاط تقاطع المدخلات الى نقاط التقاطع فى الطبقة الثانية ، تقوم نقاط تقاطع غير مرئية ومخرجات متكررة بتسلم وتشغيل جميع المدخلات .

والشكل رقم (٣) التالى يوضح شبكة ذات ثلاث طبقات مرسومة هندسيا وسلوك نقطة تقاطع واحدة .[٤٤]

الشكل رقم (٣)

A Netural Network

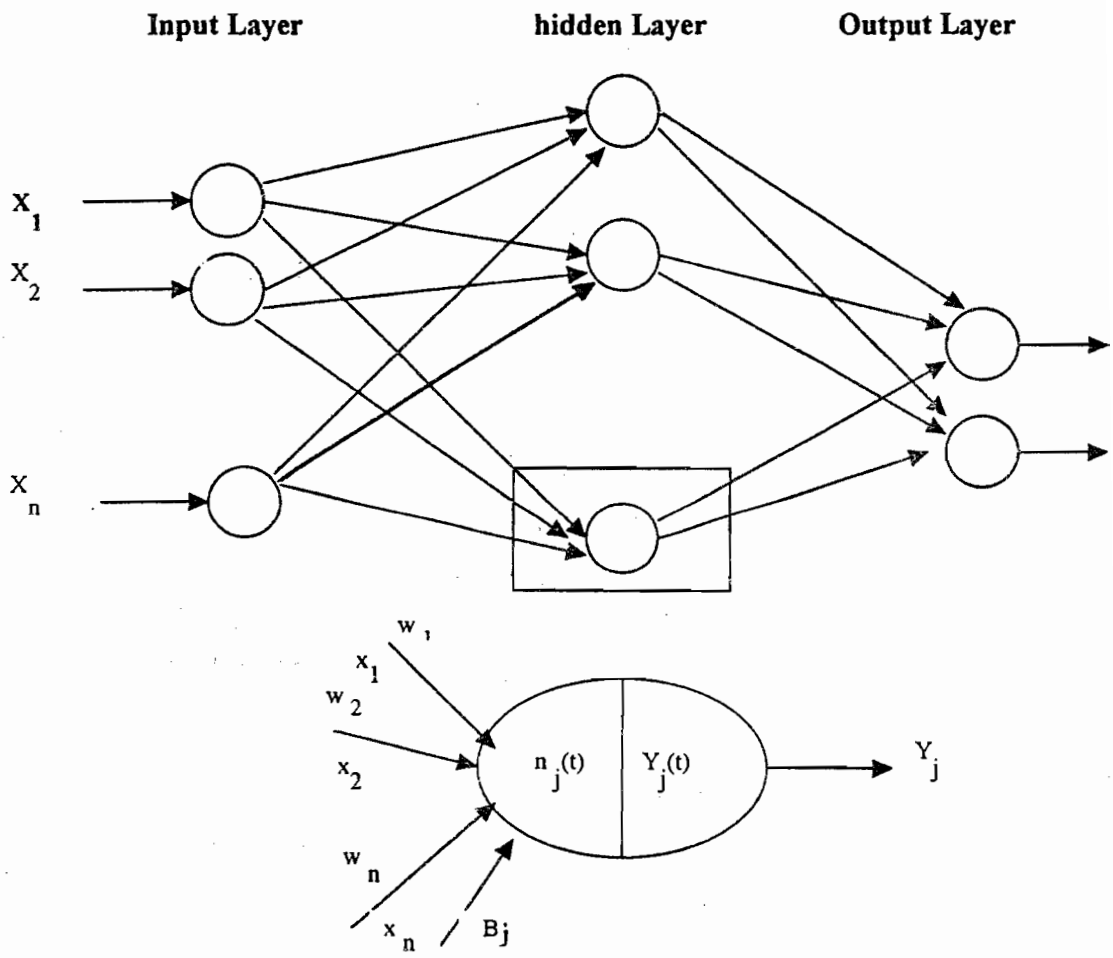

*الرموز مفسرة فى التمثيل الرياضى للدوال التنشيطية ودوال التحويل .

---

[٤٤] Ibid.,P.17

وتقوم نقاط تقاطع الفروع غير المرئية والمخرجات بتشغيل مدخلاتها عن طريق ضرب كل قيمة مدخلات فى الوزن الخاص بها ثم تجميع النواتج . والمجموع ، ويسمى المثير ، يتم تشغيلة مرة أخرى عن طريق دالة تحويل الاشارة لتحديد مدخلات .

وكما يتضح من الشكل رقم (٣) فإن نقطة التقاطع فى الفرع المخفى تتسلم القيمة من نقاط تقاطع المدخلات المختلفة ، وتقوم بتجميع هذه القيم بناء على دالة تنشيطية ((t) nj) وتحول المجموع لقيمة المخرجات المطابقة بواسطة دالة تحويل ((t) yj) . والدالة الأسية ـ دالة تحويل غير خطية تستخدم عادة ـ تقوم حينئذ بتوليد قيم مخرجات بين الصفر والواحد الصحيح .

والدوال التنشيطية ودوال التحويل يتم تمثيلها رياضيا كالآتى :[١٥]

$$n_j(t) = \Sigma_i W_{ij} X_i(t) + B_j \quad \text{and} \quad Y_j(t) = \frac{1}{1 + e^{-n_j(t)}}$$

حيث :

$n_j(t)$ = مجموع مدخلات نقطة التقاطع j فى الوقت t.

$x_i(t)$ = قيمة المدخلات من نقطة التقاطع I فى الوقت t .

W_{ij} = وزن للربط بين نقطتى التقاطع I و j

B_j = انحراف نقطة التقاطع j

$Y_j((t)$ = مخرجات نقطة التقاطع j فى الوقت (t) .

وإذا لم يتم التوصل إلى المخرجات المرغوب فيها ، فإنه يتم تعديل الاوزان لتقليص الفرق بين النتائج الفعلية والنتائج المرغوب فيها . والعملية الخاصة بتعديل الاوزان تتم من الخلف إلى الأمام (من المخرجات إلى الطبقة أو الطبقات غير المرئية) وتتكرر هذه العملية حتى يتم التوصل للنتيجة المرغوب فيها . وبذلك تنتهى مرحلة أولى تسمى مرحلة التدريب، وتبدأ المرحلة الثانية

---

[١٥] Ibid ., p. 18

التى تسمى مرحلة الاختبار . وفى حالة وجود أخطاء كبيرة فى التنبؤ يتم إعادة التدريب والاختبار مرة أخرى .[٤٦]

هذا ، وقد عرض البعض شبكة عصبية ـــ موضحة فى الشكل رقم (٤) ـــ للتنبؤ بالخداع كأساس لتقدير المخاطرة فى دورة الإيراد والتحصيل وذلك باستخدام أكثر طرق المراجعة التحليلية انتشارا بواسطة منشآت المراجعة وهى طريقة تحليل النسب والاتجاهات ، حيث ذكر خمس نسب ...

وثلاث حسابات (عبر عنها البعض بالإتجاهات) كمتغيرات مدخلات فى تقدير المخاطرة فى دورة الإيراد والتحصيل .

والنسب الخمس هى : [٤٧]

١- مخصص الديون المشكوك فيها (ADA) / صافى المبيعات (NS)

٢- مخصص الديون المشكوك فيها (ADA) / أورق القبض (AR)

٣- صافى المبيعات (NS) / أورق القبض (AR)

٤- مجمل الربح (GM) / صافى المبيعات (NS)

٥- أوراق القبض (AR) / إجمالى الاصول (TA)

[٤٦] Morham I. and Ragsdale C.," Combining Neural Networkes and Statistical Prediction to Solve the Classification Problem in Discriminant Analysis ", Decision Sciences, Vol.26,No.2,1995,P.231

[٤٧] -Brian P . Green and Jae H. Choi, op. Cit., p.23

-Brian p. green and thomas g. calderon , op . cit ., pp. 11-12.

والحسابات (الاتجاهات) الثلاثة هى :

١- صافى المبيعات (NS)
٢- أوراق القبض (AR)
٣- مخصص الديون المشكوك فيها (ADA)

وفيما يلى أهم مزايا وأهم عيوب هذا الاسلوب :

أهم مزايا الشبكات العصبية تتمثل فيما يلى : [١٨]

١- أن NNs التى تستهلك عوامل كمية كمتغيرات مدخلات يمكن أن توفر نموذجا أكثر شمولا وشديد الدقة ، علاوة على تحسين درجة الثقة .
٢- يمكن استخدامها فى اختيار البديل الواجب تحديده (مثل تقدير احتمال الخداع فى القوائم المالية) بسرعة كبيرة جدا.
٣- يمكن استخدامها فى حل المشكلات التى لايوجد لها نماذج محددة .
٤- يمكن استخدامها فى حل المشكلات المتاح لها بيانات غير كاملة أو بها ضوضاء .

الشكل رقم (٤)
A Neural Network for Fraud Prediction

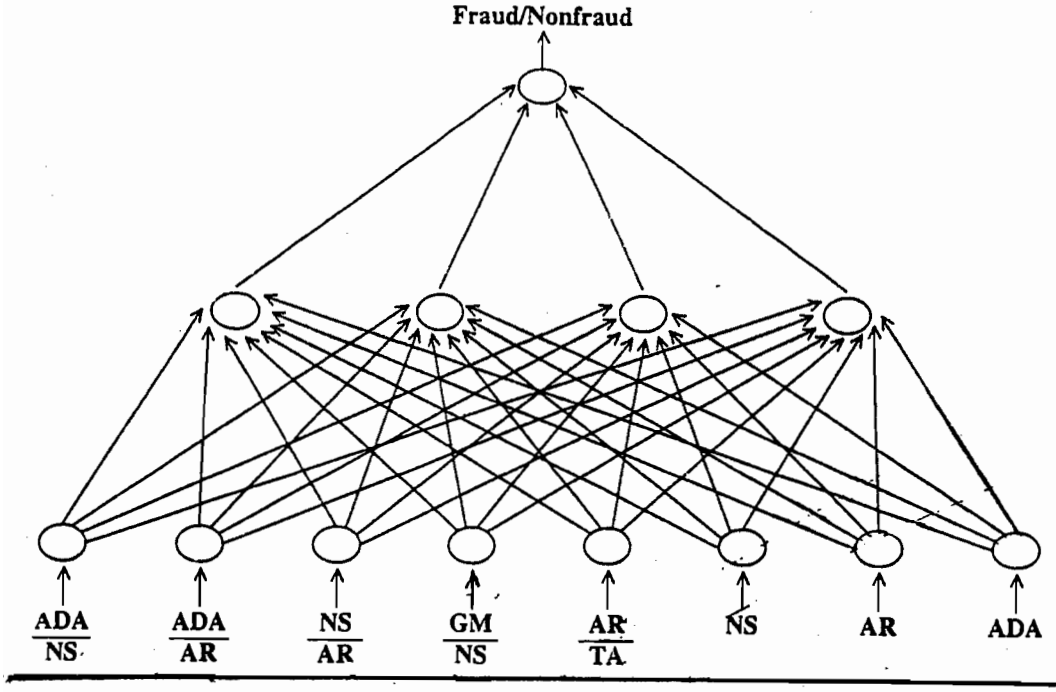

[١٨] Brian P. Green and Jae H.choi, op . cit., p.26.

٥- أنها يمكن أن تعمل فى وجود دوال غير خطية .

٦- أنها تشير على المراجع بالقيام باختبارات تحقق أساسية إضافية فى حالة وجود الخداع بالقوائم المالية .

وأهم عيوب الشبكات العصبية تتمثل فيما يلى : [٤٩]

١- أن الهيكل الداخلى لها يجعل من الصعب تتبع العملية التى يتم عن طريقها الوصول إلى االمخرجات .

٢- أنها تتطلب مهارات عالية لأستخدامها وتعتمد على التجربة والخطأ ، كما أنها تتطلب كميات كبيرة من البيانات ووقتا مطولا للتدريب .

٣- أنه ليس هناك ما يضمن الوصول إلى حل نموذجى .

وأخيرا ، يمكن القول إن المجال مازال مفتوحا للبحث لمحاولة التغلب على هذه العيوب لجعل هذا الأسلوب المعاصر أكثر كفاءة .

---

[٤٩] Ibid., p.25.

الخلاصة والنتائج

تناول الباحث موضوع " تقدير مخاطرة ارتكاب الخداع (الغش) كميا - نموذج مقترح ومنهج معاصر " . وأبرز الباحث أن الخداع يعد موضوعا دقيقا ، كما أن عملية منعه واكتشافه تمثل تحديا كبيرا لمهنة المراجعة ، وأن هناك اهتمام متزايد من جانب جهات متعددة فيما يتعلق بتفشى الخداع ، والدليل على ذلك صدور المعايير المهنية المتعددة ، وآخرها المعيار رقم "٨٢" الصادر عن AICPA عام ١٩٩٧ ، كمحاولة لخفض " فجوة التوقعات" بين مستخدمى المعلومات المحاسبية والمراجعين ، والتى ترتب عليها انخفاض الثقة فى مهنة المراجعة وتدهور سمعتها فى المجتمع بسبب تزايد الدعاوى القضائية .

وقد تناول الباحث هذا الموضوع من خلال ثلاثة مباحث . تناول الأول ، مفهوم الخداع وأنواعه ، تطور مسئولية المراجع عن اكتشاف الخداع ، والمعايير المهنية المتعلقة بالخداع . وتناول الثانى ، استخدام منهج " الأعلام الحمراء" فى تقدير مخاطرة ارتكاب الخداع - نموذج مقترح . وتناول الأخير ، استخدام منهج " الاجراءات التحليلية " فى تقدير مخاطرة ارتكاب الخداع - منهج معاصر - وقد توصل الباحث لما يلى :

- أن السبب المباشر لوجود " فجوة التوقعات " بين مستخدمى القوائم المالية والمراجعين هو عدم اكتشاف الخداع ، وفى نفس الوقت ، فإن اكتشاف صور الخداع يعتبر أمرا ليس هينا حيث تتعرض تلك الصور للإخفاء .
- أن مسئولية المراجع قدمت بعدة مراحل بدأت عام ١٩٣٩ بإصدار المعيار رقم "١ " عن AICPA ، ثم تلا ذلك المعايير التالية عن نفس المعهد : المعيار رقم " ٣٠ " عام ١٩٦٠ ، المعياران رقما " ١٦ " ، " ١٧ " عام ١٩٧٧ ، المعيار رقم " ٥٣ " عام ١٩٨٨ ، وأخيرا المعيار رقم " ٨٢ " فى عام ١٩٩٧ . كما أصدر المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين المعيار رقم " ١١ " عام ١٩٩٢ .
- أن المعيار رقم " ١١ " ذكر أن على المراجع عند اكتشاف وجود الغش أن يبلغ الادارة ، واذا وجد أن الادارة مشتركة فى الغش فإنه يسعى للحصول على استشارة قانونية لمساعدته فى تحديد الاجراءات التى يجب عليه اتخاذها ، كما أن المعيار رقم " ٨٢ " أشار الى أنه لايعد من مسئولية المراجع الافصاح عن الخداع للأطراف الخارجية . وبالتالى لم يذكرا بوضوح ما

الذى يجب على المراجع أن يذكره فى تقريره فى هذه الحالة رغم خطورتها . وكان ينبغى - فى رأى الباحث - أن يلزما المراجع بإصدار تقرير مقيد أو سلبى يوضح فيه الأسباب الحقيقية لرأيه .

- أن أهم أدوات المراجعة المالية لتقدير مخاطرة الخداع واكتشافه هى :
  - الاعلام الحمراء عن التقارير المالية المخادعة .
  - استخدام الاجراءات التحليلية .
  - اجراءات المراجعة فى حالة الاشتباه فى وجود خداع .
- عرض البعض قائمة شاملة للأعلام الحمراء مصنفة على أساس مكونات نموذج التقرير ونوع المخالفة شملت :
  - الظروف التى تسمح بارتكاب المخالفة (مؤشراتها الأساسية والثانوية ومن الدرجة الثالثة والجديدة) .
  - الدافع على ارتكاب المخالفة (مؤشراته الأساسية والثانوية ومن الدرجة الثالثة والجديدة والمعلومات الا إدية).
  - أن النموذج الذى قدمه Loebbecke and Willingham لتقدير مخاطرة الخداع الجوهرى تضمن شرطا خطيرا ، وهو أنه اذا كانت الدرجة التى تعبر عن الظروف أو تلك التى تعبر عن الدافع على ارتكاب الخداع أو تلك التى تعبر عن المواقف التى تسمح بارتكاب الخداع تساوى صفرا ، فإن أرجحية التقدير الكلى تكون قيمتها صفرا . ولعلاج هذا العيب اقترح الباحث تعديل هذا النموذج ليصبح النموذج المقترح كالآتى :

$$P(MF) = F(C+M+A)$$

- أن الاجراءات التحليلية يمكن أن تكون أداة مراجعة فعالة تماما فى اكتشاف الخداع .
- أنه صدر المعيار المصرى رقم " ١٢ " والمعيار الأمريكى رقم " ٥٦ " عن الاجراءات التحليلية . وقد لاحظ الباحث أنهما يتفقان لدرجة أنهما يمكن اعتبارهما معيارا واحدا ، كما أنهما يتسمان بالجودة والشمول .

- أن أسلوب الشبكات العصبية كأسلوب معاصر قد حظى باهتمام العديد من الباحثين فى مجال المراجعة ، ويرى هؤلاء الباحثون أن هذا الأسلوب هو الأفضل فى التوصل لتقدير موضوعى عن احتمال الخداع .
- أن أسلوب الشبكات العصبية له العديد من المزايا كما أن له بعض العيوب ، وهذا يفتح مجال البحث لجعل هذا الأسلوب المعاصر أكثر كفاءة .

وأخيرا ، يرى الباحث :

* تنمية الوازع الدينى لدى رجال الادارة والموظفين ، وتنمية مفهوم " الاحسان" فى نفوسهم حتى يعبدوا الله كأنهم يروه ، فإن لم يكونوا يروه فإنه يراهم ، حتى يراقبوا الله فى السر والعلانية . وتذكيرهم دائما بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من غشنا فليس منا " .
* تشديد العقوبة على مرتكبى الخداع ردعا لهم تطبيقا لحديث المصطفى صلى الله عليه وسلم " يزع بالسلطان من لايزع بالقرآن " ، بحيث تعتبر جريمة خطيرة عقوبتها السجن من ٣ - ٥ سنوات مثلا ، مثل عقوبة الافلاس بالتدليس طبقا لقانون العقوبات ،واعتبارها ماسة بالشرف والأمانة ....
* أن منع واكتشاف الخداع يعتبر تحديا كبيرا ، ولمواجهة هذا التحدى ، فإن ادارات الشركات ، مجالس الادارات ، المنظمون ، والمراجعون يجب أن يساهموا جميعا فى المسئولية .

ويطمع الباحث أن يكون قد ساهم - ولو مساهمة يسيرة - فى موضوع البحث . ولايزال المجال مفتوحا لأبحاث أخرى لجعل عملية تقدير مخاطرة ارتكاب الخداع واكتشافه أكثر كفاءة وفعالية .

والله من وراء القصد ،،،

الهوامش

الهوامش مرتبة حسب ترتيب ورودها فى البحث :

1. John D.,"The Detection of Fraud and The Management Accountant" Managemant Accounting , May , 1985.
2. Richard A. Bernardi ,"Fraud Detection: The Effect of Client Integrity and Competence and Auditor Cognitive style" , Auditing ; A Journal of Practice & Theory , Vol . 13 , Supplement 1994 .
3. Marshall B.Romney,W.Steve Albrecht and David J.Cherrington,"Auditors and the Detection of Fraud",The Journal of Accountancy,May,1980.
4. Karen V,Pincus,"Financial Audiling and Fraud Detection :Implications for Scientific Data Audit",Accountability in Research:Policies and Quality Assurance,U.S.A.,Vol.1,No.1,1989.
5. Tandon B.N.,"Handbook of Practical Auditing", Seventh Edition,S,chand &.Co. (Pvt) Ltd,Ram Nagar,New Delhi -55,1972.

٦. المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين ــ معايير المراجعة ــ القاهرة ــ اكتوبر ١٩٩٢.

7. American Institute of Certified Publis Accountants, Codification of Statements on Auditing Standards, 1990.
8. James K. Loebbecke, Martha M, Eining end John J . Willingham," Audilors , Experience with Material Irregularities, Frequency, Nature,end Detectability,Auditing.AJournal of Practice & Theory , Vol.9 ,No.1,1989.
9. Albrecht W.& Willing ham J., "An Evaluation of SAS No,53" The Auditor's Rerponsiblity To Detect And Report Errors And Irregularities" Expectation Gap Roundtable,1992.
10. American Institute of Certified Public Accountants , Statement on Auditing Standards , No.53 , " The Auditor's Responsibility to Detect and Report Errors and Irregularities" (AICPA, 1988).
11. American Institute of Certified Public Accountants , Statement on Auditing Standards No. 82, " Consideration of Fraud in A Financial Statement Audit " (AICPA,1997).
12. David L.Landsittel and Jean C. Bredard , " Fraud and the Auditor : Current Development and ongoing Challenges ", The Auditor's Report , [1997]
13. David L. Landsittel and Jean C.Bedard , " Consideration of Fruad in a Financial Statement Audit : A New AICPA Auditing Standard", The Auditor's Report, [Summer 1997.
14. William J.Read ,James E.Brown and Andrew H.Barnett, " Changing The way Auditors Detect ", Fraud " ,The Practical Accountant , June . 1996.

15.Timothy B.Bell , Scott Szykowny and John J. Willingham , "Assessing the Likelihood of Fraudulent Financial Reporting" , Montvale , NJ , December , 1991 .

16.Steve Albrecht and Marshall B - Romney , " Red - Flagging Management Fraud : A Validation " , Advances in -Accounting , Volume3 , 1986 , JAI Press Inc .

17.Edward Btocher , " The Role of Analytical Procedures in Detecting Management Fraud " , The Institute of Management Accountants , June 1992.

18.Ameen E . and Strawser J , "Investigating the use of Analytical Procedures : An Update And Extension" Auditing : A Journal of Practice & Theory (Fall 1994).

19.Loebbecke and Steinbart P ., " An Investigation of the Use of Preliminary Anlytical Review to Provide Substantive Audit Evidence " , Auditing : A Journal of Practice & Theory (Spring 1987).

20.Kinney W. , "The Predictive Power of Limited Information in Analytical Review : A Emperical Study , Journal of Accounting Research (Supplement 1979) .

21.Brian P. Green and Thomas G. Calderon ," Analytical Procedures and Auditors' Capacity to Detect Management Fraud " ,A Research Journal , August 1995 , Volume 5 , No 1.

22.Brian Potrick Green and Jae Hwa Choi , " Assessing the Risk of Management Fraud Through Neural Network Technology "Auditing : A Journal of Practice & Theory , Vol . 16 , No . 1 , Spring 1997 .

23.Morham I. and Ragsdale C.," Combining Neural Networkes and Statistical Prediction to Solve the Classification Problem in Discriminant Analysis ", Decision Sciences,Vol.26,No.2,1995.